الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/83
21 December 2020

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السادس والثمانون
مونتريال، من 2 إلى 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020
مؤجل: من 8 إلى 12 مارس/آذار 2021[1]

نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84(ج))

خلفية

1- نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثمانين تحت البند 12 من جدول الأعمال بشأن "المسائل المتعلقة بالصندوق المتعدد الأطراف الناجمة عن الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال،" في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70 التي تحتوي على مذكرة من الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بما يلي: كفاءة استخدام الطاقة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية والزيادة في انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية.

2- وبعد إجراء مناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة ما يلي:

(أ) أن تزود أمانة الأوزون بالمعلومات، على النحو المطلوب وفي الوقت المناسب، لتمكينها من تزويد الأطراف بنظرة عامة في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية،[2] تبين الإجراءات المتبعة بموجب البروتوكول والصندوق المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للرقابة التي تستعرض وتضمن الأطراف بموجبها الامتثال المستمر لالتزامات البروتوكول وشروط الاتفاقات المبرمة في إطار الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق، بما يتماشى مع الفقرة 6 من المقرر 3/30، بناء على المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70، وتعيد تأكيد المقرر 72/81، الذي طلبت اللجنة التنفيذية بموجبه إلى الأمانة تقديم المعلومات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، إلى أمانة الأوزون، وفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات والسياسات والمقررات الخاصة بالصندوق المتعدد الأطراف وبروتوكول مونتريال (المقرر 86/82(ب))؛

[1] بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
[2] بانكوك، تايلند، 1 إلى 5 يوليو/تموز 2019.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

(ب) أن تعد وثيقة للنظر فيها في الاجتماع الثالث والثمانين للجنة التنفيذية[3] تشمل نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص، بما في ذلك شروط وممارسات النظم للإبلاغ إلى اللجنة التنفيذية التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 86/82(ج)).

المناقشات التي دارت في الاجتماع الثالث والثمانين

3- في اجتماعها الثالث والثمانين، نظرت اللجنة التنفيذية في إطار البند 10 من جدول الأعمال، "نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 86/82(ج))،" في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38.[4] وخلال المناقشات، لوحظ أنه في حين أن الأمانة قد اقترحت عددا من الأفكار لتحسين النظام الحالي، فإنه سيكون من الأفضل أن يتناول مؤتمر الأطراف بعض الاقتراحات، مثل تلك المتعلقة بالاتجار غير المشروع ومناطق التجارة الحرة، وأن يتناول مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا الاقتراحات المتعلقة بحالة الرصد الجوي.

4- وفي أعقاب المزيد من المناقشات في الجلسة العامة أحد فِرق الاتصال،[5] قامت اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) طلبت إلى الأمانة إحالة الوثيقة إلى أمانة الأوزون حتى يمكنها إرفاقها بالوثيقة بشأن نظرة عامة على تدابير الصندوق المتعدد الأطراف التي تستعرض الأطراف وتضمن بموجبها استمرار الامتثال لشروط اتفاقات الصندوق (مذكرة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف)، والتي أتيحت للأطراف في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، بما يتماشى مع المقرر 82/86(ب) (المقرر 60/83(ب))؛

(ب) تأجيل مواصلة النظر في الوثيقة حتى الاجتماع الرابع والثمانين، مع مراعاة أي مقررات تتخذها الأطراف في اجتماعها الحادي والثلاثين[6] بشأن القضايا المثارة فيها (المقرر 60/83(ج)).

المناقشات التي دارت في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للأطراف

5- تمشيا مع المقرر 86/82(ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون في 28 فبراير/شباط 2019 وثيقة تحتوي على مذكرة من أمانة الصندوق استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70؛[7] وتمشيا مع المقرر 60/83(ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون

[3] مونتريال، كندا، 27 إلى 31 مايو/أيار 2019.

[4] قدمت الوثيقة، في جملة أمور، نظرة عامة على أهمية التعزيز المؤسسي في دعم امتثال البلدان لالتزامات البروتوكول وشروط الاتفاقات المبرمة بموجب الصندوق؛ ونظم الرصد والإبلاغ المعمول بها؛ والدعم المقدم من برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان العاملة بالمادة 5 في تعزيز قدراتها الوطنية والبنية التحتية المنشأة بمساعدة الصندوق. كما قدمت نظرة عامة على التحقق المستقل من امتثال بلد ما لأهداف التخفيض بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومات المعنية واللجنة؛ واستعراض تنفيذ نظام الترخيص والحصص ومراقبة الاستيراد/التصدير ونظام الرصد؛ ومتطلبات التحقق لقطاع الإنتاج. كما تضمنت نظرة عامة على الدعم المقدم إلى السياسات والأطر التنظيمية لتيسير امتثال البلدان العاملة بالمادة 5 للبروتوكول، مع التركيز على نظم إصدار الترخيص والحصص الوطنية الخاصة بها والمصحوبة بلوائح أخرى بشأن الرقابة.

[5] الفقرات 216 إلى 224 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/48.

[6] روما، إيطاليا، 4-8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[7] نظرة عامة على الإجراءات في إطار الصندوق المتعدد الأطراف والتي تستعرض وتضمن الأطراف بموجبها الامتثال المستمر لشروط الاتفاقات المبرمة في إطار الصندوق. وقدمت معلومات عن الإجراءات والسياسات والإجراءات المحددة مع التركيز على: الإطار التنظيمي الذي وضعته البلدان العاملة بالمادة 5 بموجب الصندوق؛ وأهمية مشروعات التعزيز المؤسسي؛ والإبلاغ الإلزامي عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة واتساق البيانات المبلغ عنها بموجب تقارير البرامج القطرية والمادة 7 من البروتوكول؛ وأنشطة الرصد والتقييم؛ والشروط الواردة في الاتفاقات المتعددة السنوات التي يتعين الوفاء بها قبل الإفراج عن شرائح التمويل؛ ورصد الأنشطة المتفق عليها المنفذة بموجب الاتفاقات؛ وأدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية؛ وأدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والتنفيذية؛ والآثار المترتبة على عدم الامتثال للاتفاقات؛ ودور برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة في مجال الامتثال إلى البلدان العاملة بالمادة 5، والأدوات والمنتجات والخدمات التي وضعتها لموظفي الجمارك والإنفاذ (متاحة على http://conf.montreal-protocol.org/meeting/oewg/oewg-41/presession/Backgrounddocumentsothers/OEWG-41-CFC11-NotebyFundSecretariat.pdf).

الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38،[8] نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف التي نُظِر فيها في إطار البند 3 من جدول أعمال الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية "الانبعاثات غير المتوقعة من ثالث كلوريد فلوريد الميثان (الكلوروفلوروكربون-11) (المقرر 3/30)".

6- وفي الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، عرض الرئيس المشارك البند، وذكر ضمن ما ذكر أن النظرة العامة التي طُلبت من أمانة الأوزون، بالتشاور مع أمانة الصندوق، كانت واردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/3، وستُعد نسخة محدثة منها للاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس المشارك إلى أن الوثيقة NEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 التي طلبت اللجنة التنفيذية إلى أمانة الصندوق إحالتها إلى أمانة الأوزون نُشرت بوصفها وثيقة معلومات أساسية للاجتماع.[9] وبعد إجراء مناقشة، وافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال، للنظر في مزيد من المسائل التقنية والعلمية المتعلقة بالانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 بهدف تحديد المعلومات التي يتعين تعزيزها، والمسائل والعمليات المؤسسية الواردة بموجب اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، بما في ذلك الرصد والإبلاغ والتحقق والامتثال والترخيص والاتجار غير المشروع.

7- وبعد ذلك، قدم الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال، تقريرا شفويا ووافقا على إرجاء مواصلة مناقشة المسألة إلى الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف.

المناقشات التي دارت في الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف

8- واصلت الأطراف في اجتماعها الحادي والثلاثين مناقشة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، التي كانت متاحة بوصفها وثيقة معلومات أساسية في إطار البند 6 من جدول الأعمال للجزء التحضيري المتعلق "الانبعاثات غير المتوقعة من ثالث كلوريد فلوريد الميثان (الكلوروفلوروكربون-11)". وبعد إجراء مناقشة، اعتمدت الأطراف المقرر 3/30 بشأن الانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 والعمليات المؤسسية التي يتعين تحسينها لتعزيز التنفيذ الفعال لبروتوكول مونتريال وإنفاذه،[10] حيث "أحاطت الأطراف فيها علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 بشأن النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص والتي أحالتها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف إلى الأطراف لتنظير فيها." غير أن الأطراف لم تقدم إرشادات بشأن اختيار ملاحظات الأمانة، إن وجدت، التي ستتناولها اللجنة التنفيذية على نحو ملائم.

المناقشات التي دارت في الاجتماع الرابع والثمانين

9- نظرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها الرابع والثمانين، في إطار البند 11 من جدول الأعمال، "نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 60/83(ج))،" الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64. وخلال المناقشات، أشار الأعضاء إلى أنه لوحظ في الاجتماع الثالث والثمانين أنه من الأفضل أن يتناول اجتماع الأطراف بعض التوصيات الواردة في الوثيقة ذات الصلة، ولكن يمكن أن تتناول اللجنة التنفيذية بعض التوصيات الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصندوق. ونظرا لعدم وجود إرشادات من الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف، اقتُرح أن تقرر اللجنة التوصيات التي تقع ضمن نطاق اختصاصها وأن تنظر في كيفية التصرف بشأنها. ووافق الأعضاء على مواصلة مناقشة المسائل في فريق غير رسمي إذا سمح الوقت.

[8] أُدرجت العناصر الرئيسية للمعلومات التي قدمتها أمانة الصندوق في القسم الثالث من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/3. وأُتيحت الوثيقة الكاملة على بوابة مؤتمرات أمانة الأوزون كوثيقة معلومات أساسية.

[9] برد موجز لهذه المناقشات في الفقرات 29 إلى 44 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/5.

[10] UNEP/OzL.Pro.31/9/Add.1.

10- وبسبب ضيق الوقت، قررت اللجنة التنفيذية في وقت لاحق إرجاء النظر في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64 إلى اجتماعها الخامس والثمانين (المقرر 85/84).

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

11- قررت اللجنة التنفيذية مواصلة المناقشات حول هذه المسألة في اجتماعها الخامس والثمانين، بناء على الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64، نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، المقدمة إلى الاجتماع الرابع والثمانين. غير أنه في ضوء جائحة كوفيد-19، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل اجتماعها الخامس والثمانين، الذي كان من المقرر أصلا في الفترة من 25 إلى 29 مايو/أيار 2020، وعقده بالتعاقب مع الاجتماع السادس والثمانين في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ومن أجل ضمان استمرارية الأنشطة المتعلقة بالامتثال في البلدان العاملة بالمادة 5، ولتقليل عبء العمل عند انعقاد الاجتماع، قررت اللجنة التنفيذية تنفيذ عملية الموافقة فيما بين الدورات على المشروعات والأنشطة التي كان من المقرر تقديمها إلى الاجتماع الخامس والثمانين؛[11] وسيتم إدراج بنود جدول الأعمال التي لم يتم النظر فيها فيما بين الدورات في جدول أعمال الاجتماع السادس والثمانين. وفي ضوء تطور الجائحة، أرجأت اللجنة التنفيذية كلا الاجتماعين إلى مارس/آذار 2021، مما أدى إلى فترة 15 شهرا بين الاجتماعين الرابع والثمانين والسادس والثمانين.

التقارير المقدمة إلى الاجتماع السادس والثمانين

12- تمشيا مع المقرر 85/84، أرفقت الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64 بهذه الوثيقة، مع ملاحظة أن الفقرة 21 تعرض موجزا لملاحظات الأمانة التي قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر فيها.

التوصية

13- قد ترغب اللجنة التنفيذية فيما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالنظرة العامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84) الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/83؛

(ب) النظر في تنفيذ أو عدم تنفيذ أي من الملاحظات الموجزة في الفقرة 21 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64.

---

[11] بدأت عملية الموافقة بين الدورات في 4 مايو/أيار 2020 واختتمت في 8 يونيو/حزيران 2020؛ ومن خلال هذه العملية، نظرت اللجنة في 42 وثيقة من وثائق الاجتماعات، وهي تقارير عن المشروعات التي لديها متطلبات إبلاغ محددة، ونظرة عامة على القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات؛ ومقترحات المشروعات المقدمة في إطار التعاون الثنائي وفي إطار برامج عمل عام 2020 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومقترحات المشروعات في 35 بلدا من البلدان العاملة بالمادة 5 و12 بلدا من بلدان جزر المحيط الهادئ (التقرير عن العملية وارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/85/IAP/3).

الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64
18 November 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثمانون
مونتريال، من 16 إلى 20 ديسمبر/ كانون الأول 2019

نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 60/83(ج))

خلفية

1. نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثمانين في مذكرة من الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بما يلي: كفاءة استخدام الطاقة؛ والمبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية؛ وزيادة انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية،[1] تحت البند 12 من جدول الأعمال بشأن المسائل ذات صلة بالصندوق المتعدد الأطراف الناشئة عن الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.[2] وبعد المناقشة، قررت اللجنة، في جملة أمور، أن تطلب إلى الأمانة أن تعد وثيقة للنظر فيها في الاجتماع الثالث والثمانين تشمل نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ التراخيص والحصص، بما في ذلك متطلبات وممارسات أنظمة تقديم التقارير إلى اللجنة التنفيذية التي تم تطويرها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 86/82 (ج)).

2. وتمشيا مع المقرر 86/82 (ج)، قدمت الأمانة إلى الاجتماع الثالث والثمانين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38.

[1] UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70.
[2] كيتو، إكوادور، 5-9 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

المناقشات التي دارت في الاجتماع الثالث والثمانين

3. خلال المناقشة التي تلت ذلك، لوحظت أمور منها أن بعض المقترحات الرامية إلى تحسين النظام الحالي، مثل تلك المتعلقة بالاتجار غير المشروع ومناطق التجارة الحرة، من الأفضل أن يتناولها الأطراف أو أن يتناولها، في حالة الرصد الجوي، مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا. وسُلط الضوء على أنه ينبغي احترام أدوار المؤسسات المختلفة.

4. وأعرب بعض الأعضاء عن دعم ضمان استمرار وحدات إدارة المشروعات، بينما تساءل آخرون عن كيفية تمويل ذلك وما إذا كان الرصد مسؤولية الوحدات الوطنية للأوزون. وكان رصد الشركات التي انتهت من التحول مكلفًا ولا يمكن أن يشمل تمويل الدعم المؤسسي وهناك أيضا حاجة لضمان أن الوحدات الوطنية للأوزون قادرة على الاضطلاع بالعمل الذي نفذته وحدات إدارة المشروعات. أما بالنسبة لبلدان المادة 5، فإن مزيدا من الجهود يعني أيضا مزيدا من التكاليف.

5. وبالنسبة للتوسع في عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التي تمت إزالتها بالتدريج في السابق، ينبغي ألا يُطلب إلى البلدان رصد المشروعات باستمرار بعد انتهائها. ومع ذلك، يمكن للأمانة الاضطلاع بتحليل للجدوى والتكاليف الإضافية للقيام بذلك وتقديم ذلك التحليل إلى اللجنة. وإذا طُلب إلى البلدان دفع غرامة عن أي التفات عن الاتفاق بمجرد الانتهاء من المشروع، فإن ذلك سيكون أمرا إشكاليا، حيث لن يتبقى، في ذلك الوقت، تمويل للمشروع.

6. وتساءل ممثل الكويت عن السبب في أن الآليات الجديدة والمبتكرة التي لم تستخدم بعد في إطار الصندوق المتعدد الأطراف قد أدرجت في الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وقال إن كل شخص يدرك مسألة الإطلاق غير المتوقع للكلوروفلوروكربون-11 إلا أنه لا تتوافر أدلة على أن هذه الانبعاثات لم تأت إلا من بلدان المادة 5 فقط. فقد ظل نصف الانبعاثات دون تفسير، وأعرب عن رغبته في الحصول على إيضاح عن المكان الذي انطلقت منه الانبعاثات الأخرى قبل أن تتخذ اللجنة التنفيذية إجراء يؤثر على ببلدان المادة 5 فقط أو يوصمها. وينبغي ألا يُطلب إلى البلدان العاملة بالمادة 5 دعم هذه الأعباء بذاتها، وإذا كانت قد دعيت إلى معالجة المشكلة، فينبغي أن تُدعى البلدان غير العاملة بها إلى أن تفعل ذلك أيضا. فإذا توافرت آلية لمعالجة الاتجار غير المشروع، فينبغي أن يشارك الجميع فيها، ومن ثم، ينبغي معالجة المسألة بواسطة اجتماع الأطراف وليس اللجنة.

7. وأيد العديد من الأعضاء وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل الكويت، وأشاروا إلى أنه من المهم ألا يُتخذ إجراءٌ متسرعٌ. وفيما يتعلق بالمشروعات المستكملة، أشير إلى أنه بمجرد أن ينتهي المشروع، يصبح الرصد مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. وبغية التصدي للتحدي المتمثل في الإطلاق غير المتوقع للمواد المستنفدة للأوزون، يتعين فهم أسباب هذا الإطلاق بصورة أفضل. وفي حين أن المسائل التي أثيرت تؤثر في كل من البلدان العاملة بالمادة 5 والبلدان غير العاملة بها، فمن الأفضل التركيز على الأنشطة التي كانت من مسؤوليات اللجنة التنفيذية.

8. وقال كبير الموظفين إن الوثيقة نتاج استعراض لعدة آلاف من الوثائق خلال الدورة التي أثير خلالها عدد من المسائل التي استُرعي بشأنها اهتمام اللجنة التنفيذية كما أنها تدخل في اختصاصها. وسلط الضوء على أن بلدان المادة 5 تبذل أقصى جهودها لتحقيق الامتثال للشروط في اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية، وأن النظم الموجودة لتمكينها على القيام بذلك نظم متينة.

9. وفي أعقاب مناقشة استمرت في أحد فِرق الاتصال، فإن اللجنة التنفيذية (أ) أحاطت علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38؛ (ب) طلبت إلى الأمانة إعادة إرسال الوثيقة إلى أمانة الأوزن حتى يمكنها إرفاقها بالوثيقة المعنونة نظرة عامة على تدابير الصندوق المتعدد الأطراف التي تستعرض الأطراف وتضمن بموجبها مواصلة الامتثال لشروط اتفاقات الصندوق (مذكرة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف)، وإتاحتها للأطراف في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية بما يتماشى المقرر 82/86(ب)؛ (ج) وأرجأت استمرار

النظر في الوثيقة حتى الاجتماع الرابع والثمانين، مع مراعاة أي مقررات يتخذها اجتماع الأطراف الحادي والثلاثين[3] بشأن القضايا المثارة فيه (المقرر 60/83).

الإجراءات المتخذة منذ الاجتماع الثالث والثمانين

10. تمشيا مع المقرر 60/83 (ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، التي نُظِر فيها في إطار البند 3 من جدول أعمال الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية: انبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان (CFC-11) غير المتوقعة (المقرر XXX / 3).

11. وعرض الرئيس المشارك البند، وذكر ضمن ما ذكر أن الأطراف طلبت، في المقرر xxx/3، إلى أمانة الأوزون، بالتشاور مع أمانة الصندوق، أن تقدم لمحة عامة ترسم الخطوط العريضة للإجراءات المنصوص عليها في البروتوكول وإجراءات الصندوق التي بموجبها استعرضت الأطراف وضمنت مواصلة الامتثال للالتزامات الناشئة عن البروتوكول وشروط اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية، بما في ذلك ما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق. ووردت هذه النظرة العامة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/3، وستُعد نسخة محدثة للعرض عن اجتماع الأطراف الحادي والثلاثين.

12. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس المشارك إلى أن اللجنة التنفيذية قد طلبت إلى أمانة الصندوق أن تعيد إرسال الوثيقة NEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، إلى أمانة الأوزون، حيث قُدّمت إلى الاجتماع بوصفها وثيقة معلومات أساسية.[4]

13. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أُعرب عن التقدير للمعلومات والوثائق التي قدمتها أمانتا الأوزون والصندوق، وفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، وفريق التقييم العلمي، وحكومة الصين، والأطراف المساهمة الأخرى، حيث قيل عنها جميعها إنها تساعد في فهم المسألة. وأثنى بعض الممثلين كذلك على حكومة الصين لتعاونها والإجراءات التي تتخذها.

14. وأشار العديد من الممثلين إلى ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات ومزيد من التوضيح بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك ما يتعلق منها بكيفية ضمان استدامة التخفيضات في الإنتاج والاستهلاك والتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون من خلال تعزيز الرصد والإبلاغ والتحقق بموجب البروتوكول. وأعرب عدد من الممثلين عن قلقهم البالغ إزاء نشوء مثل هذا الوضع، الذي يقوض العمل الشاق وتفاني المجتمع العالمي ويُعرّض للخطر تعافي طبقة الأوزون. وشدد بعضهم على الحاجة إلى فهم الماضي كذلك، مع التركيز على المستقبل، أي: ماذا حدث وكيف حدث ولماذا حدث وآثار ذلك. وأكد ممثل الطرف الذي يعد مانحا رئيسيا للصندوق المتعدد الأطراف أنه سيكون من الصعب على حكومته، إلى أن يتحقق التعرف على مصدر انبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان ومعالجة السبب، أن تحافظ على مساهماتها في الصندوق بالنظر إلى مسؤوليتها تجاه دافعي الضرائب. وأعرب ممثل آخر عن مخاوف مماثلة فيما يتعلق بالمساءلة أمام دافعي الضرائب في بلده.

15. وشدد العديد من الممثلين على أنه ينبغي معاملة جميع الأطراف على قدم المساواة، سواء من حيث الرصد الشامل على الصعيد العالمي أو فيما يتعلق بأي التزامات مستقبلية. ودارت بعض المناقشات حول التركيز على الأطراف العاملة بموجب المادة 5 فيما يتعلق بالإبلاغ والرصد والتحقق في إطار الصندوق المتعدد الأطراف. واقُتِرح أن تنطبق أي التزامات رصد إضافية، بما في ذلك، على سبيل المثال، ما يتعلق منها بمقترحات إنشاء آليات جديدة لضمان الامتثال

[3] روما، إيطاليا 4-8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[4] ترد المناقشات، التي أعقبت ما قدمه الرئيس المشارك، في الفقرات من 29 إلى 44 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/5.

المستمر الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الصندوق، على الأطراف العاملة بالمادة 5 والأطراف غير العاملة بها على حد سواء.

16. وأشار العديد من الممثلين إلى ضرورة معالجة الاتجار غير المشروع بوصفه جزءا من الاستجابة للانبعاثات غير المتوقعة وتعزيز الرصد والإبلاغ والتحقق بوجه أعم. وقال العديد من الممثلين إن الوقت قد حان لاستعراض العمليات والآليات المؤسسية بموجب اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، بما في ذلك ما إذا كانت تعمل بفعالية ويمكن أن تخدم الأطراف على نحو كاف خلال العقود المقبلة.

17. ووافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال، للنظر في مزيد من المسائل التقنية والعلمية المتعلقة بانبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان غير المتوقعة بهدف تحديد المعلومات التي تحتاج إلى التعزيز، والمسائل والعمليات المؤسسية الوارد النص عليها في اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، بما في ذلك الرصد والإبلاغ والتحقق والامتثال والترخيص والاتجار غير المشروع. ويمكن إضافة مسائل إضافية يتعين معالجتها إلى ولاية الفريق إذا لزم الأمر.

18. وبعد ذلك، قدم رئيسا فريق الاتصال المشاركان، تقريرا شفويا عن مناقشات الفريق من أجل توجيه المداولات الإضافية المتعلقة بالمسألة خلال الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف. ويرد التقرير في المرفق الأول بهذه الوثيقة.[5] وقد اتفق الفريق العامل على إرجاء مواصلة مناقشة المسألة إلى اجتماع الأطراف الحادي والثلاثين.

المناقشات التي دارت في اجتماع الأطراف الحادي والثلاثين

19. واصلت الأطراف في اجتماعها الحادي والثلاثين مناقشة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، التي كانت متاحة بوصفها وثيقة معلومات أساسية في إطار البند 6 من جدول الأعمال للجزء التحضيري المتعلقة بانبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان (CFC-11) غير المتوقعة. وبعد المناقشة، اتخذت الأطراف مقررا بشأن انبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان غير المتوقعة وللعمليات المؤسسية التي يتعين تحسينها لتعزيز التنفيذ الفعال لبروتوكول مونتريال وإنفاذه،[6] حيث أحاطت الأطراف فيها علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38. وفي حين ناقش الوثيقةَ فريقُ الاتصال المعاد تأسيسه والمعني بانبعاثات ثلاثي كلورو فلورو الميثان غير المتوقعة، فإن الأطراف لم تقدم إرشادات بشأن اختيار ملاحظات الأمانة، إن وجدت، التي سوف تتناولها اللجنة التنفيذية على نحو ملائم.

ملاحظات الأمانة

20. تمشياً مع المقرر 60/83 (ج)، أرفقت الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 بهذه الوثيقة.

21. وتعرض الفقرة 67 من الوثيقة موجزا لملاحظات الأمانة التي قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر فيها. ولتسهيل الرجوع إليها، يرد أدناه موجز لها:

[5] المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/5.

[6] UNEP/OzL.Pro.31/L.2/Add.3.

ضمان استمرار وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات

(أ) ضمان وجود تداخل بين اتفاقين متعددي السنوات متزامنين لضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع الاتفاقات المتعددة السنوات، بينما يجري التأكيد على الحاجة إلى وجود محاسبة مالية وإبلاغ منفصل للاتفاقات المتعددة السنوات؛

(ب) تعديل التذييل 5-ألف في نموذج مشروع الاتفاق ليشمل طلبا بأن يحدد البلد والوكالة المنفذة دور الوحدة الوطنية للأوزون ووحدة إدارة المشروع، حسب الحاجة، في الرصد والإبلاغ بعد انتهاء المشروع.

الاتجار غير المشروع

(ج) تشجيع بلدان المادة 5 على الإبلاغ عن عمليات الاستيلاء على الاتجار غير المشروع إلى الأمانة من خلال الوكالة الثنائية أو المنفذة المعنية المسؤولة عن مشروع الدعم المؤسسي؛

(د) توضيح أن شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق مع البلد المعني لن يطبق على تلك الحالات متى أبلغ بلد من بلدان المادة 5 عن عملية استيلاء على اتجار غير مشروع في المواد الخاضعة للرقابة التي تم تناولها فيما بعد طبقا للتشريع المحلي (مثال، صُودرت و/أو ودُمّرت و/أو صُدّرت)؛

(ه) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تدرج في الوثيقة المتعلقة ببيانات البرنامج القطري وتوقعات الامتثال قسما يوجز عمليات الاستيلاء المبلغ عنها بشأن المواد الخاضعة للرقابة التي تم الاتجار فيها بشكل غير مشروع.

مناطق التجارة الحرة

(و) توجيه طلب إلى جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى تمويلا بأن تبلغ عن حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى أو من منطقة تجارة حرة إلى الأمانة بغض النظر إذا كان البلد المعني لا يعتبر حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى/أو من منطقة تجارة حرة نحو البلد المستهلك؛

(ز) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تدرج في الوثيقة المتعلقة ببيانات البرنامج القطري وتوقعات الامتثال قسما بشأن حركة المواد الخاضعة للرقابة المبلغ عنها من خلال مناطق التجارة الحرة؛

تصدير المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط

(ح) توجيه طلب إلى جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف وتنتج أو تصدر مواد خاضعة للرقابة لخلطها في بوليولات سابقة الخلط من أجل التصدير بأن تبلغ عن هذه الصادرات مع تحديد البلد أو البلدان التي تم تصدير البوليولات سابقة الخلط إليها، وكميات المواد المستنفدة للأوزون التي تحتوي عليها؛

(ط) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تدرج في الوثيقة المتعلقة ببيانات البرنامج القطري وتوقعات الامتثال قسما يوجز الصادرات المبلغ عنها من المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط؛

استمرار الرصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاقات عدم الإنتاج

(ي) توجيه طلب إلى حكومات الأرجنتين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والهند والمكسيك وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بأن تدرج طلبا لتمويل إجراء تحقق ورصد سنويين لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى يتم إزالة هذا الإنتاج بالتدريج تماما سواء عند تقديم المرحلة التالية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو عند تقديم مشروع للرقابة على انبعاثات المنتجات بواسطة الهيدروفلوروكربون-23، أيهما أقرب؛

توضيح بشأن الإبلاغ المتواصل بموجب قطاع الإنتاج

(ك) توجيه طلب إلى جميع بلدان المادة 5 التي تلقت تمويلا للدعم المؤسسي لإزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون تدريجيا من أجل استخدامات خاضعة للرقابة بأن تواصل رصد امتثالها للأهداف المحددة في الاتفاق مع اللجنة التنفيذية بعد انتهاء المشروع، وتبلغ الأمانة بأي أمثلة متى لم يلب أي بلد هذه الأهداف أو وجدت حالات إنتاج غير مشروع؛

(ل) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تخطر اللجنة التنفيذية بتلك الحالات بحيث تقرر ما إذا كان من الملائم اتخاذ تدابير أو إجراءات؛

تغييرات في نموذج الاتفاقات بموجب قطاع الإنتاج

(م) إجراء التغييرات التالية في نموذج اتفاقات قطاع الإنتاج في المستقبل:

(1) توضيح أن الوكالة الرئيسة مسؤولة عن مساعدة البلد في حالات عدم الامتثال المحتملة، إذا طلب البلد ذلك، حتى بعد انتهاء المشروع؛

(2) مواصلة البلد رصد امتثاله للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق بعد انتهاء المشروع، وأن يبلغ الأمانة بأي أمثلة لا تلبي تلك الأهداف أو وجدت حالات لإنتاج غير مشروع؛

(3) توضيح أنه في السنوات التالية للانتهاء من المشروع، إذا لم يلب البلد هدف الإزالة النهائية للمواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاق، فإنه يعيد التمويل المرتبط بالجزاء المنصوص عليه في ذلك الاتفاق إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الرئيسة؛

<u>التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات</u>

(3) دعوة الوكالات الثنائية والمنفذة إلى إدراج معلومات عن جميع المواد الخاضعة للرقابة التي وجدت خلال المرحلة العادية للتحقق، بغض النظر عما إذا كانت المواد الخاضعة للرقابة يغطيها الاتفاق الذي يجري بشأنه التحقق؛

(4) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تقدم تحليلا إلى الاجتماع الخامس والثمانين عن الجدوى والتكاليف الإضافية للتوسع في اختصاصات عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التي أزيلت في السابق.

22. وبالإضافة إلى الملاحظات السابقة، نظرت الأمانة في ثلاث آليات إضافية لم تستخدم حتى اليوم في إطار الصندوق المتعدد الأطراف ولا تنطبق إلا على عدد قليل من بلدان المادة 5، وهي: الرصد الجوي وأخذ العينات عشوائيا من المنتجات أو المعدات ورصد المواد الأولية المطلوبة لاستخدام أو إنتاج مواد خاضعة للرقابة. ويرد وصف هذه الآليات الإضافية في الفقرات من 68 إلى 75 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38.

التوصية

23. قد ترغب اللجنة التنفيذية فيما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالنظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ التراخيص والحصص الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64؛

(ب) النظر في تنفيذ أو عدم تنفيذ أي من الملاحظات الموجزة في الفقرتين 21 و22 من هذه الوثيقة.

الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38
3 May 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والثمانون
مونتريال، من 27 إلى 31 مايو/أيّار 2019

نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص

خلفية

1 نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثانى والثمانين في مذكرة من الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بما يلى: كفاءة استخدام الطاقة؛ المبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجى للمواد الهيدروفلوروكربونية؛ زيادة انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 [1] العالمية، تحت البند 12 من جدول الأعمال بشأن مسائل ذات صلة بالصندوق المتعدد الأطراف الناجمة عن الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.

2 وعقب العرض، أعرب العضو الأول الذي أخذ الكلمة عن وجهة نظر مفادها أن مسألة انبعاثات الكلوروفلوروكربون 11-غير المبررة كانت واحدة من أخطر التحديات التي يواجهها بروتوكول مونتريال على الإطلاق. ومن شأن الاستجابة الناجحة لهذا التحدي أن تكفل صحة البروتوكول وسمعته في المستقبل . ولذلك كان من الأهمية بمكان تحديد فرص التحسين، بل ومواطن الضعف التي قد توجد في إطار سياسات وإجراءات الصندوق المتعدد الأطراف أيضا، من أجل تعزيز بروتوكول مونتريال وجميع مؤسساته . وجادل العضو لصالح تجاوز مجرد دراسة أطر السياسات أو نظم الرصد والتحقق. وينبغي أن يكون الهدف هو الحصول على تقارير متسقة من تلك الأطر والنظم لتمكين التقييم الجاري لأداء الصندوق المتعدد الأطراف وتحديد الفرص ومواطن الضعف في الوقت الحقيقي.

3 أأشار العضو إلى أن الصندوق المتعدد الأطراف لعب دوراً في ضمان الامتثال، مع بروتوكول مونتريال ومع الاتفاقات المبرمة بين البلدان واللجنة التنفيذية . ولذا ينبغي تقديم معلومات إلى الأطراف عن الأحكام المحددة في الاتفاقات الرامية إلى ضمان الامتثال، مثل :إعادة الأموال إلى الصندوق المتعدد الأطراف؛ وعقوبات لعدم الامتثال؛

[1] UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

وإجراءات الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالتغييرات الرئيسة في الأنشطة بموجب الاتفاق؛ وتخفيضات مستدامة في جميع الاتفاقات متعددة السنوات؛ والملكية القطرية للامتثال طويل الأجل لبروتوكول مونتريال . وينبغي أن تقدم الأمانة المزيد من المعلومات عن الأحكام الواردة في الاتفاقات التي اشترطت الإبلاغ والتي كانت تتعلق بالدعم المؤسسي وتهدف إلى ضمان الامتثال المستدام طويل الأجل لبروتوكول مونتريال بعد إتمام المشروع . وفيما يتعلق بمسألة نظم الترخيص، كان من الضروري تجاوز المعلومات المتعلقة بوجودها للنظر في إمكانية إنفاذها. وذكر أحد الأعضاء عددا من المسائل المتعلقة بالمواد الخاضعة للرقابة التي استحقت المزيد من التحليل، بما في ذلك الإنتاج والمخزونات والحركة خلال مناطق التجارة الحرة، والاستيراد والتصدير . وبالإضافة إلى ذلك، لزم الرصد القوي والتحقق والإبلاغ لضمان توفر الدروس المستفادة من المسائل السابقة والحالية.

4 وقال عضو آخر إن خطورة المسألة تطلبت من جميع مؤسسات وأطراف بروتوكول مونتريال العمل سويا لمعالجة المسألة وتقديم مدخلات .وكانت المعلومات لازمة ليس فقط عن الإطار والنظم الموجودة، بل أيضا عن كيفية عمل هذه النظم في الإبلاغ عن المعلومات اللازمة . وقال إنه سيكون مفيدا أن يطلب من الأمانة النظر في كيفية تعزيز هذه الأنظمة وما هي الأدوات اللازمة لتحديثها، بما في ذلك أنشطة الرصد بعد إغلاق المشروعات . ويمكن أيضا إجراء استعراض لعمليات التحقق لتحديد ما إذا كانت قد التزمت بالاختصاصات التي تعمل بموجبها وما الذي يمكن عمله لتحسينها . وبالإضافة إلى ذلك، سيكون مفيدا إجراء تقييم لآليات رصد إعادة التوجيه من الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة في مرافق الإنتاج وإزالة الإنتاج بعد إتمام المشروع . وفيما يتعلق بمسألة التجارة غير المشروعة، يمكن تنفيذ العمل بالتعاون مع أمانة الأوزون لإيجاد طرائق محسنة للإبلاغ عن التجارة غير المشروعة بطريقة غير قضائية، وبالتالي اكتساب فهم أفضل لهذه التجارة.

5 وقال عضو آخر أنه كان من الضروري إجراء تقييم دقيق وحاسم للإجراءات الموجودة من أجل إنشاء نظام فعال ومستدام لاستعراض الأنشطة .وينبغي تحديد أوجه القصور في النظام الحالي وتصحيحها قبل إضافتها إلى قائمة الأنشطة التي ستنفذ.

6 وعقب المناقشة[2]، اقترح الرئيس بدء تكليف فريق من أعضاء اللجنة المهتمين بتقديم توصيات معينة إلى الأمانة بشأن الخطوات المستقبلية .وعقب تقرير فريق الاتصال، قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور:

(أ) أن تطلب من الأمانة أن تقدم إلى أمانة الأوزون المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لتمكينها من أن تقدم إلى الأطراف نظرة عامة على الاجتماع الحادى والأربعين للفريق المفتوح العضوية، توجز التدابير بموجب البروتوكول والصندوق المتعدد الأطراف مع الإشارة إلى المواد الخاضعة للرقابة التى تستعرضها الأطراف ولضمان مواصلة الامتثال لإلتزامات البروتوكول وشروط الاتفاق بناء على الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق بالرصد والابلاغ، تمشيا مع الفقرة 6 من المقرر 3/XXX، على أساس المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70 ؛

(ب) أن تطلب من الأمانة أن تضع وثيقة للنظر فيها في الاجتماع الثالث والثمانين تتضمن نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص، بما في ذلك متطلبات وممارسات نظم إبلاغ اللجنة التنفيذية التى وضعت بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 86/82(ب) و(ج)).

[2] الفقرات من 323 إلى 331 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/72

الإجراءات المتخذة منذ الاجتماع الثانى والثمانين

7 تمشيا مع المقرر 86/82(ب) قدمت أمانة الصندوق في 28 فبراير/شباط 2019، إلى أمانة الأوزون وثيقة[3] تحتوى على مذكرة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف على أساس المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70.

8 وتعرض المذكرة من الأمانة معلومات عن تدابير بموجب الصندوق مع إشارة إلى المواد الخاضعة للرقابة والتى بموجبها تستعرض اللجنة وتضمن مواصلة الامتثال لشروط الاتفاقات بناء على الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق.[4] وتوجز المذكرة سياسات وتدابير الصندوق المتعدد الأطراف مع التأكيد على:

(أ) الإطار الناظم الذي وضعته بلدان المادة 5 بموجب الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ب) علاقة مشروعات الدعم المؤسسي التى تمول من خلالها الوحدات الوطنية للأوزون؛

(ج) الإبلاغ الإجبارى بشأن استهلاك وإنتاج بلدان المادة 5 من المواد الخاضعة للرقابة، واتساق البيانات المبلغ عنها بناء على تقارير البرنامج القطرى وكذلك المادة 7 من بروتوكول مونتريال؛

(د) أنشطة الرصد والتقييم بموجب الصندوق المتعدد الأطراف، مع قائمة بدراسات نظرية وتقارير تقييم ميدانية تتعلق بطلبات الأطراف في بروتوكول مونتريال؛

(هـ) الشروط الواردة في الاتفاقات المتعددة السنوات المطلوب تلبيتها قبل إطلاق شرائح التمويل، بما في ذلك: تحقق مستقل عن الامتثال لأهداف خفض المواد المستنفدة للأوزون المنصوص عليها في اتفاقات الإزالة؛ رصد الأنشطة المتفق عليها المضطلع بها بناء على الاتفاقات؛ أدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية؛ أدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة؛ آثار عدم الامتثال للاتفاقات؛

(و) دور برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب في توفير المساعدة على امتثال بلدان المادة 5، والأدوات والمنتجات والخدمات التى طورها لموظفى الجمارك والإنفاذ.

المناقشات في اجتماع التنسيق في ما بين الوكالات[5]

9 إذ تلاحظ علاقة المسائل الواردة أعلاه للجنة التنفيذية والآثار الرئيسة المرتبطة بها، ضمنت الأمانة هذه المسألة في اجتماع التنسيق في ما بين الوكالات. ولتيسير المناقشات، أعدت الأمانة وثيقة تعرض نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص.[6]

[3] نظرة عامة على التدابير بموجب الصندوق المتعدد الأطراف التى تستعرض الأطراف بموجبها مواصلة الامتثال وضمانه لشروط الاتفاقات بموجب الصندوق، متاحة على :
http://conf.montreal-protocol.org/meeting/oewg/oewg-41/presession/Backgrounddocumentsothers/OEWG-41-CFC11-NotebyFundSecretariat.pdf

[4] لأغراض هذه الوثيقة، يقصد بـ "التحقق" تحقق مستقل من الامتثال بالأهداف المحددة في اتفاقات السنوات المتعددة.

[5] مونتريال، 5-7 آذار/ماري 2019.

[6] MLF/IACM.2019/1/23

10 خلال المناقشات، أكدت الأمانة على وثاقة المسألة بالموضوع والعجلة في اتخاذ إجراء فورى لمعالجتها. وتم الإعراب عن شواغل خطيرة في اللجنة التنفيذية، وكذلك في اجتماع الأطراف، تتعلق بالانبعاثات غير المبررة من الكلوروفلوروكربون-11. وقدم عدد من المقترحات بما في ذلك تحديد واضح للمحاسبة النهائية لرصد المشروعات المنتهية، ودور الصناعة في الإنفاذ ووضع مؤشرات أداء جديدة للبلدان عند الانتهاء من مشروعات الدعم المؤسسي والتغييرات في مناهج الرصد الوطنية من أجل رصد وتحقق أفضلين في استخدام المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك التى أزيلت. وتم أيضا اقتراح أن يشمل شكل إبلاغ بيانات البرنامج القطرى الإبلاغ عن استخدام المواد التى ازيلة فعلا، إذا توفرت هذه المعلومات.

11 تمت مناقشة صعوبات هذه الآليات (أى، الرصد والإبلاغ والتحقق والرقابة على التراخيص والحصص) في ما يتعلق بمناطق التجارة الحرة والمواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة والدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه مناطق التجارة الحرة في تيسير حركة المواد الخاضعة للرقابة خارج نظم الرصد والإبلاغ والتحقق والترخيص والحصص.

12 أشار اليونيب استعداده لتعديل أولويات برنامج المساعدة على الامتثال في المستقبل وجعل هذه الموضوعات بنود بارزة معتادة في اجتماعات الشبكات، مع أخذ أمثلة ممكنة من بلدان ذات سياسات إنفاذ فعالة واستخدامها في بلدان أخرى. وبالاشارة إلى مؤشرات الأداء للدعم المؤسسي، كان هناك عددا ركز على الإنفاذ، بما في ذلك الإبلاغ عن نظم الترخيص والحصص ورصد الإتجار غير المشروع.

13 أكد اليونيب واليونيدو والبنك الدولى أن مسؤوليات الوكالات تنتهى بمجرد إنتهاء الاتفاق بين البلد والوكالة، واستكمال جميع الأنشطة وتحويل الموجودات من المشروع إلى الشركة/الحكومة. وبمجرد تسليمها، لا يصبح للوكالة أى سلطة قانونية لمواصلة رصد الأنشطة في البلد. وتم اقتراح بالحاجة إلى تقييد شروط خطط القطاع، مثلا لضمان أن الحظر كان منفذا وفعالا، نظرا لأن الإجراءات القانونية والمؤسسية تمنع دخول المواد التى تم إزالتها.

14 تم التأكيد على أن بلدان المادة 5، خاصة البلدان ذات أحجام استهلاك منخفض، لم يكن لديها عقوبات لعدم الامتثال في القواعد المطبقة. ويمكن لبلدان المادة 5 استخدام أمثلة ناجحة من بلدان حيث تفرض عقوبات على عدم الامتثال والتى قد تشجع على الامتثال للقواعد واللوائح المطبقة.

15 تم اقتراح امكانية استخدام التحقق من الاستهلاك كآلية رصد للمواد الخاضعة للرقابة غير المواد التى يغطيها الاتفاق والملتزم بالتحقق منها. ومع ذلك، تحتاج اختصاصات التحقق إلى مراجعتها للتوسع في نطاقها وضمان تنفيذها.

<u>الإجراءات المتخذة خلال عملية استعراض المشروعات في الاجتماع الثالث والثمانين</u>

16 خلال عملية استعراض طلبات تمويل الشرائح المقدمة إلى الاجتماع الثالث والثمانين، أثارت الأمانة أسئلة محددة تتعلق بمدى استدامة الإزالة المتحققة، بما في ذلك ما إذا كان حظر استيراد المواد الخاضعة للرقابة التى تم إزالتها والمعدات المحتوية على هذه المواد قائما؛ وما إذا كان النظام الحالى للترخيص والحصص مازال يشمل رصد هذه المواد؛ وما إذا كانت هناك حالات للواردات غير القانوية من هذه المواد؛ ما إذا كان موظفو الأوزون الوطنيون على وعى بمخزونات من تلك المواد في بلدانهم؛ ما إذا كان موظفو الأوزون الوطنيون على وعى بأى استخدام لتلك

المواد في السوق، مع ملاحظة أن مثل هذا الاستخدام لا يشكل بالضرورة استهلاكا. وتم إدراج الردود على تلك الأسئلة في وثائق مقترحات المشروعات للبلدان المقدمة إلى الاجتماع الثالث والثمانين.[7]

17 وبالاضافة إلى ذلك، أكدت الأمانة مع الوكالات الثنائية والمنفذة أنها تضمن أن المعدات القائمة على المواد المستنفدة للأوزون قد تم تدميرها/تفكيكها/جعلها غير صالحة للاستعمال عند الانتهاء من المشروعات الاستثمارية في قطاع الاستهلاك، وأن المشروعات أعلن على أنها انتهت بعد القيام بذلك فقط، وأن تقارير إنتهاء المشروعات تشمل معلومات عن الإجراءات المتخذة لضمان أن المعدات المعينة أو المكونات المستبدلة قد تم تدميرها فعلا أو أصبحت غير صالحة للاستعمال، تمشيا مع المقررات 22/17 و38/22(ج) و7/23 و56/24 و2/28 و6/30. وأعادت وكالات ثنائية ومنفذة ذات علاقة أنها تمتثل للمقررات الواردة أعلاه.

18 وتعرب الأمانة عن تقديرها للمساعدة التى قدمتها وكالات ثنائية ومنفذة في تناول هذه المسائل.

الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع الثالث والثمانين

19 تمشيا مع المقرر 86/82(ج)، قامت الأمانة باعداد هذه الوثيقة.

20 تتألف الوثيقة من الأقسام التالية:

(أ) الرصد والإبلاغ: نظرة عامة على علاقة التعزيز المؤسسي في دعم امتثال البلدان بالتزامات بروتوكول مونتريال وبشروط الاتفاقات بموجب الصندوق المتعدد الأطراف؛ نظم الرصد والإبلاغ القائمة، مع التركيز على بيانات الاستهلاك والإنتاج من المواد الخاضعة للرقابة المبلغ عنها بناء على تقارير بيانات البرنامج القطرى وكذلك بناء على المادة 7 من بروتوكول مونتريال؛ الرصد والتقييم الذى اضطلع بهما كبير موظفى الرصد والتقييم؛ الدعم المقدم من برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب إلى بلدان المادة 5 في تعزيز قدراتها الوطنية والبنية الأساسية القائمة بمساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ب) التحقق بناء على الاتفاقات المتعددة السنوات: نظرة عامة على التحقق المستقل لامتثال البلدان بأهداف الاتفاق لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بين الحكومات المعنية واللجنة التنفيذية؛ استعراض تنفيذ نظام الرقابة ورصد ترخيص وحصص الواردات/الصادرات المنفذ كجزء من التحقق من الاستهلاك؛ متطلبات التحقق لقطاع الإنتاج؛

(ج) الإطار الناظم للمواد الخاضعة للرقابة: نظرة عامة على الدعم المقدم بموجب الصندوق المتعدد الأطراف للسياسة والأطر الناظمة لتيسير امتثال بلدان المادة 5 ببروتوكول مونتريال، مع التأكيد على نظمها الوطنية للترخيص والحصص المصاحبة لقواعد الرقابة الأخرى.

21 وعلى أساس النظرة العامة على النظم والأطر الواردة أعلاه، تقترح الوثيقة مزيدا من دعم الرصد والإبلاغ والتحقق والإطار الناظم الحالية الموضوعة من قبل الصندوق، لتنظر فيه اللجنة التنفيذية. وتقدم الوثيقة توصية.

22 وتشمل الوثيقة أيضا المرفقين التاليين:

[7] بالاضافة إلى الحالات المحددة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/11/Add.1، أبلغ بلد عن الاستيلاء على الكلوروفلوروكربون-12؛ وبالاضافة إلى ذلك، خلال حلقة عمل دولية بشأن بناء القدرات لتنفيذ بروتوكول مونتريال (18-19 آذار/مارس 2019، بييجينج)، أبلغ بلد آخر بالاستيلاء على هيدروكلوروفلوروكربون-22 وكذلك شحنة غير قانونية منه. ولم ترد أى تقارير أخرى عن استخدام أو شحنات غير قانونية.

المرفق الأول: موجز بالوثائق ذات العلاقة التى أعدها كبير موظفى الرصد والتقييم

المرفق الثانى: موجز للجمارك وإنفاذ أدوات ومنتجات وخدمات عمليات الأوزون لليونيب

الرصد والإبلاغ

23 أصبح الدعم المؤسسي عبر السنين مرادفا لدعم الوحدات الوطنية للأوزون، وهى في الخطوط الأمامية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال، وأصبح أحد أعمدة الصندوق المتعدد الأطراف. [8] وأصبح الدعم المؤسسي متعلقا بدعم امتثال البلدان بالتزامات بروتوكول مونتريال وبشروط الاتفاقات المتعددة السنوات بموجب الصندوق المتعدد الأطراف من خلال:

(أ) مساعدة السلطات في التصديق على تعديلات بروتوكول مونتريال. وبحلول 4 ديسمبر/كانون الأول 2014 تم التصديق عالميا على جميع التعديلات على بروتوكول مونتريال، وبحلول 5 أبريل/نيسان 2019 صدق 70 بلدا من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالى؛

(ب) مساعدة السلطات على صياغة وإنفاذ تشريعات وقواعد الرقابة على المواد الخاضعة للرقابة ورصدها؛

(ج) إدارة جمع وتحليل وتقديم تقارير بيانات الاستهلاك والإنتاج بناء على المادة 7 من بروتوكول مونتريال إلى أمانة الأوزون، وبناء على التقارير المرحلية بشأن تنفيذ البرنامج القطرى إلى أمانة الصندوق؛

(د) تنسيق في ما بين الأطراف الفاعلة، أي المؤسسات الحكومية، بما في ذلك سلطات الجمارك والمستوردين/المصدرين للمواد المستنفدة للأوزون والتجار؛ الصناعة وروابط الصناعة/التجارة؛ مراكز التدريب؛ المنظمات غير الحكومية؛ الربط بين السلطات الحكومية مع اللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق والوكالات الثنائية والمنفذة؛

(هـ) تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق جميع الأنشطة المطلوبة لتنفيذ خطط الإزالة؛

(و) تكامل قضايا حماية الأوزون في الخطط الوطنية؛

(ز) تنفيذ زيادة الوعى للأطراف الفاعلة بما في ذلك الجمهور.

<u>رصد المواد الخاضعة للرقابة والإبلاغ عنها</u>

24 تمشيا مع متطلبات الإبلاغ لبروتوكول مونتريال، تبلغ جميع بلدان المادة 5 عن الواردات والصادرات وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة بناء على المادة 7 من بروتوكول مونتريال إلى أمانة الأوزون، وتقدم جميع الأطراف التى تلقت تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف تقارير مرحلية عن تنفيذ البرنامج القطرى إلى أمانة الصندوق.[9]

[8] استنتج التقرير النهائي بشأن تقييم مشروعات الدعم المؤسسي المقدم إلى الاجتماع السادس والخمسين أن معظم بلدان المادة 5 حققت إزالة المواد المستنفدة للأوزون كما كان مخططا، ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك دون تمويل الدعم المؤسسي (UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8).

[9] في اجتماعها الخامس، لاحظت اللجنة التنفيذية أن الحكومة ينبغى عليها رصد التقدم الذي يتحقق في خفض الاستهلاك من المواد الخاضعة للرقابة تمشيا مع خططتها الواردة في البرنامج القطرى، وينبغى استعراض فاعلية التدابير المتخذة دوريا، وطلبت من أطراف المادة 5 أن تقدم سنويا معلومات عن التقدم الذي يتحقق في تنفيذ البرامج القطرية (الفقرتان 22 و23 من UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16).

25 تمثل تقارير البرنامج القطرى المصدر الوحيد للمعلومات بشأن التوزيع القطاعى لاستخدام المواد الخاضعة للرقابة في بلدان المادة 5. وعلى أساس تقارير بيانات البرنامج القطرى، تعد الأمانة وثيقة عن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال، تقدم إلى اللجنة التنفيذية، وإلى لجنة التنفيذ عملا بتدبير عدم الامتثال ببروتوكول مونتريال كوثيقة إعلامية.

26 توجز الوثيقة بينات ومعلومات من تقارير البرنامج القطرى الواردة، وتقدم، من بين جملة أمور، تحليلا لحالة الامتثال للبلدان ذات تدابير للرقابة عملا ببروتوكول مونتريال (حاليا، الإزالة النهائية لبروميد الميثيل وكلوروفورم الميثيل و10 في المائة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول عام 2015، و35 في المائة خفض في المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول يناير/كانون الثانى 2020). ومع ذلك، لا تتناول الوثيقة استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة التى تم إزالتها (مثل، الفلوروكلوروكربون ورابع كلوريد الكربون والهالونات).

27 وتقارن الوثيقة أيضا بيانات الاستهلاك والإنتاج حسب تقارير البرنامج القطرى بالبيانات المبلغ عنها بناء على المادة 7 من البروتوكول، وتحدد عدم الاتساق المحتمل للبيانات بين مجموعتى البيانات.[10] وفي مناسبات عديدة، تم لفت انتباه كل من اللجنة التنفيذية والأطراف في بروتوكول مونتريال إلى الاختلافات في البيانات. وبينما تكون الاستخدامات القطاعية بموجب البرنامج القطرى في أي سنة (أى، بيانات البرنامج القطرى) مختلفة عن الواردات في تلك السنة (أى، بيانات المادة 7)، ينبغى تقديم شرحا لهذه الاختلافات (مثلا، بسبب واردات دخلت البلد في سنة واستخدمت في السنة التالية أو بسبب المخزونات أو أسباب أخرى). وفضلا عن ذلك، باستثناء الإبلاغ عن المواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط، ينبغى ألا تختلف الواردات المبلغ عنها عملا بالبرنامج القطرى عن التى تم الإبلاغ عنها عملا بالمادة 7. وفي حالات عدم الاتساق غير المبرر، تطلب اللجنة التنفيذية من الوكالات الثنائية والمنفذة المعنية مساعدة البلدان المعنية على توضيح سبب عدم الاتساق. وتوفر مجموعتا البيانات المستقلة ومقارنة البيانات المبلغ عنها في كل مجموعة آلية ضمان جودة مفيدة.

28 تدرج بلدان المادة 5 أيضا بيانات الاستهلاك والإنتاج (عندما ينطبق) في مقترحات مشروعاتها وتقارن البيانات المبلغ عنها فيها ببيانات البرنامج القطرى وبيانات المادة 7 لتحديد ما إذا كان الاستهلاك والإنتاج (عندما ينطبق) مؤهلين للتمويل.[11] وفضلا عن ذلك، تشمل التقارير المرحلية المقدمة مع كل طلب تمويل شريحة معلومات عن استهلاك المواد الخاضعة للرقابة. والتقارير المرحلية التفصيلية هذه كانت مفيدة، من بين جملة أمور، لتقييم المخاطر المحتملة للطرف بعدم الامتثال بالبروتوكول؛ تحديد دقة استهلاك السنوات السابقة (مثل، عدد البلدان التى غيرت نقاط البداية ومستويات الاستهلاك في سنوات الأساس والسنوات التالية)؛ تحديد الاستهلاك الذي لم يبلغ عنه (مثل، مخلوطات من الهيدروكلوروفلوروكربون-22/ الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب)؛ الاستخدام الذي لم يبلغ عنه (أى، الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب في البوليولات سابقة الخلط).

29 إن التقارير بشأن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة المقدمة إلى أمانة الأوزون، تضع تفاصيل الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة[12] والاستخدامات غير الخاضعة للرقابة. [13] وعلى العكس، لا يشمل الإنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة في تقارير البرنامج القطرى، باستثناء الحجر الصحى وماقبل الشحن المستخدم لبروميد الميثيل. ويجب على البلدان التى لديها إنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة أن تخضع للرقابة وتتابع إنتاج البلد لضمان عدم وجود انحراف في الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وعمليات الرقابة هذه حرجة

---

[10] فمثلا، تناقش الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع الثانى والثمانين الاختلافات التى وجدت في: بروناى دار السلام؛ بروندى؛ الصين؛ الأردن؛ المغرب؛ جنوب أفريقيا؛ الجمهورية العربية السورية؛ وترينيداد وتوباغو؛ فنزويلا (الجمهورية البوليفارية) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/9).

[11] المقرر 18/34(أ) والمقرر 16/41.

[12] الاستخدامات الخاضعة للرقابة هى تلك الاستخدامات التى تخضع لجدول الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال.

[13] فمثلا، للمواد الأولية أو الحجر الصحى وما قبل الشحن.

لضمان الامتثال المستدام للإزالة يتجاوز مجرد الانتهاء من المشروع الذي يزيل الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة.

الرصد والإبلاغ عن أنشطة الإزالة المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف[14]

30 كما ورد في اتفاقات إزالة المواد الخاضعة للرقابة بين الحكومات المعنية واللجنة التنفيذية، تقوم البلدان برصد منتظم للتقدم في أنشطة خططتها الوطنية للإزالة. وتتفاوت المؤسسات التى تقوم بالرصد وأدوارها ومسؤولياتها حسب البلد ويجرى وصفها في الاتفاقات. والإبلاغ عن مثل هذا الرصد يكون من خلال تقديم تقارير مرحلية عن الشرائح، التى تستعرضها الأمانة قبل تقديمها إلى اللجنة التنفيذية. وهذا الإبلاغ يستكمل المشروع.

31 تعرف الاتفاقات أدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة التى تقدم المساعدة للبلدان المعنية:

(أ) كوكالة رئيسة: ضمان الأداء والتحقق المالى طبقا للاتفاقات مع التدابير والمتطلبات الداخلية الخاصة بها؛ إعداد التقارير المرحلية عن تمويل الشرائح السابقة وخطط العمل لتمويل الشريحة التالية؛ تحقق مستقل بأن أهداف الإزالة قد تم تلبيتها والإنتهاء من أنشطة الشريحة المرتبطة بها؛ تلبية متطلبات الإبلاغ للتقارير المرحلية والخطط الشاملة؛ ضمان أن الخبراء التقنيين المستقلين ينفذون الاستعراضات التقنية؛ تنفيذ بعثات اشرافية؛ ضمان أن الآلية القائمة تسمح بالتنفيذ الفعال والشفاف لخطة الإزالة والإبلاغ عن بيانات دقيقة؛ دعم السياسة والدعم التقنى والإدارى؛

(ب) كوكالة متعاونة: وضع سياسة عند طلبها؛ تنفيذ وتقييم الأنشطة الممولة من الوكالة المتعاونة بينما تشير إلى الوكالة الرئيسة لضمان تتابع منسق للأنشطة؛ التوصل إلى اتفاق في الآراء مع الوكالة المنفذة بشأن أي تخطيط وتنسيق وترتيبات للإبلاغ لتيسير تنفيذ الخطة.

الرصد والتقييم بموجب الصندوق المتعدد الأطراف

32 يضطلع كبير موظفى الرصد والتقييم برصد وتقييم المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، ويتضمن الإبلاغ الدورى عن قياس التقدم أو الافتقار إليه للمشروعات الجارية والمنتهية. ويوفر معلومات عن أوجه قوة وحدود مختلف أنواع المشروعات وخطط الإزالة، والأسباب الرئيسة لفشل تحقيق الأهداف والدروس المستفادة خلال التنفيذ والتوصيات بالقيام بإجراءات لتحسين أداء الصندوق. ويرصد كبير موظفى الرصد أيضا تقديم تقارير انتهاء المشروعات التى تقدمها الوكالات خلال ستة أشهر من إنتهاء المشروع. وتشمل تقارير انتهاء المشروعات للمشروعات الاستثمارية القائمة بذاتها معلومات تفصيلية عن تكاليف رأس المال الاضافية المؤهلة وتكاليف التشغيل الاضافية وأى وفورات محتملة تحققت خلال التحول والعوامل ذات العلاقة التى يسرت التنفيذ.[15] تم تعميم تقارير انتهاء المشروعات للاتفاقات المتعددة السنوات لتركز على الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروعات ويمكن أن تحتوى قطاعات وأنشطة متعددة.

33 يقدم برنامج عمل الرصد لكبير موظفى الرصد والتقييم سنويا لتوافق عليه اللجنة التنفيذية. وعلى أساس برنامج العمل الموافق عليه، يضطلع كبير موظفى الرصد والتقييم بعدد من الدراسات النظرية ودراسات الحالة

[14] بالاضافة إلى الرصد والإبلاغ اللذين تمت مناقشتهما في هذا القسم، تقدم الوكالات الثنائية والمنفذة تقارير مالية ومرحلية سنوية تمكن من رصد حالة تنفيذ المشروعات والتأخيرات في التنفيذ وضمان المساءلة المالية بما في ذلك ضمان الانتهاء المالى وإعادة الأرصدة.

[15] المرفق 5.XI: نموذج تقرير إنتهاء مشروع (مشروعات استثمارية). *سياسات، إجراءات، مبادئ توجيهية، معايير (حتى نوفمبر/تشرين الثانى 2017)*

وتقييمات ميدانية بشأن مدى واسع من المسائل بما في ذلك ذات العلاقة بطلب الفريق العامل مفتوح العضوية. ويعرض المرفق الأول بهذه الوثيقة موجزا للوثائق ذات العلاقة التى أعدها كبير موظفى الرصد والتقييم.

برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب

34 وافقت اللجنة التنفيذية على برنامج المساعدة على الامتثال لأول مرة في عام 2002، ليقدم، من بين جملة أمور، خدمات إلى بلدان المادة 5 من خلال برنامج المساعدة على الامتثال من خلال وجود إقليمى لضمان واستدامة امتثال البلدان لتدابير بروتوكول مونتريال. ومنذ الموافقة عليه، تشمل الخدمات الرئيسة:

(أ) توفير مساعدة محددة للبلدان لتناول الاحتياجات الفردية المتعلقة بالامتثال الذي أعربت عنها الوحدات الوطنية للأوزون؛

(ب) دعم القدرة الوطنية للبلدان من أجل رقابة فعالة للجمارك والتجارة، وخاصة من خلال آلية الموافقة المسبقة عن علم غير الرسمية والطوعية المصممة لتبادل المعلومات بشأن التجارة بين شركاء استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون والمخلوطات المحتوية على المواد المستنفدة للأوزون ومنتجاتها ومعداتها؛[16]

(ج) تطوير مواد وأدوات توزع مجاننا لدعم البلدان في نظام رصد وإبلاغ وترخيص وحصص. ويقدم المرفق الثالث بهذه الوثيقة موجزا لأدوات ومنتجات وخدمات برنامج المساعدة على الامتثال لدعم موظفى الجمارك والإنفذ في تنفيذ نظم ترخيص المواد المستنفدة للأوزون وتيسير التجارة القانونية وكشف الاتجار غير المشروع ومنعه.

35 يعمل برنامج المساعدة على الامتثال أيضا في تسع[17] شبكات إقليمية لموظفى المواد المستنفدة للأوزون لدعم بناء قدرات موظفى الأوزون على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج إزالة مناسبة لأوضاع بلدانهم. وتجتمع الشبكات مرتين في السنة لتقاسم الدروس المستفادة وتبادل الخبرات والمعلومات والمناهج في ما بين أعضاء الشبكات والشركاء من غير بلدان المادة 5 وأمانة الصندوق وأمانة الأوزون والوكالات الثنائية والمنفذة والخبراء التقنيين ومنظمات وأفراد من ذوى الخبرة في ميدان إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

التحقق وفقا للاتفاقات المتعددة السنوات

36 منذ عام 1999، أصبحت الاتفاقات المتعددة السنوات طريقة التمويل السائدة للصندوق المتعدد الأطراف لمساعدة بلدان المادة 5 على تحقيق أهداف الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال. وحاليا، ترتبط الاتفاقات المتعددة السنوات بخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التى تنص على إلتزام الحكومات المعنية تحقيق تخفيضات مجمعة مستدامة في الاستهلاك والإنتاج (كلما كان ملائما)؛ التمويل الموافق عليه من ناحية المبدأ؛ الشروط المطلوب تلبيتها قبل إطلاق تمويل الشرائح، بما في ذلك تحقق مستقل لامتثال البلد بأهداف الخفض بموجب الاتفاق، ما لم تنص اللجنة التنفيذية

[16] ولمزيد من دعم هذه المبادرة، وضع اليونيب نظام للموافقة المسبقة عن علم على الإنترنت توفر للبلدان الأعضاء بالوقت الحقيقي، طوال 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع، وصول شخصى للبيانات الرئيسة لنظام الترخيص في كل البلدان المشاركة. وفي عام 2019، سيواصل اليونيب تعزيز استخدام الموافقة المسبقة عن علم وأدوات أخرى لمنع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون والمعدات القائمة عليها وتيسير التجارة القانونية في بلدان المادة 5.

[17] شبكات جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وبلدان المحيط الهادى الجزرية وغرب آسيا وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأفريقيا الناطقة بالفرنسية وأوروبا ووسط آسيا ووسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى.

على غير ذلك؛[18] رصد الأنشطة الواردة في الاتفاقات وأدوات ومسؤوليات المؤسسات الوطنية والوكالات الثنائية والمنفذة؛ بالآثار المترتبة على عدم الامتثال للاتفاقات.

37 لتيسير إعداد تقارير التحقق لخطط الإزالة، الذي هو من مسؤوليات الوكالة المنفذة الرئيسة، وافقت اللجنة التنفيذية على مبادئ توجيهية ونماذج معيارية للتحقق لكل من استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة. وباتباع المبادئ التوجيهية، يستعرض التحقق التشريع الوطنى والسياسات وتدابير الواردات/الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة التى يغطيها الاتفاق.

38 يجرى التحقق من المستويات السنوية من الاستهلاك والإنتاج (إذا انطبق) من المواد الخاضعة للرقابة مقابل الأهداف المحددة في الاتفاق، لكل السنوات التى حدد فيها هدف في الاتفاق، باستثناء السنوات التى تم التحقق فيها في السابق، ما لم تنص اللجنة التنفيذية عل غير ذلك.

39 ينفذ استعراض تنفيذ نظام الرقابة على الترخيص والحصص والواردات/الصادرات والرصد كجزء من التحقق في قطاع الاستهلاك. ويشمل وصفا لكيفية تحديد الحصص السنوية، ومن له حق طلب تصريح ومن مسؤول عن منح أو رفض طلبات المواد الخاضعة للرقابة وبناء على أى معايير، وكيف يرسل القرار إلى الطالب والأطراف الفاعلة الأخرى ذات العلاقة. وتقارن البيانات التى جمعت عن الواردات الفعلية بالبيانات المبلغ عنها في كل من تقرير بيانات البرنامج القطرى وتقرير بيانات المادة 7، وكذلك مع أهداف الاستهلاك المحددة في الاتفاق.

40 تشمل المعلومات بشأن التدابير الإدارية الواردة في تقارير التحقق ما إذا كان الترقيم الوطنى الجمركى يمكنه التعرف على الواردات من المواد الخاضعة للرقابة المختلفة والمواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة كلما إنطبق هذا. ويتوفر الأساس القانونى لعملية الترخيص (مثل، المدعمة من اللوائح الوطنية والاتفاق الداخلى)، بما في ذلك شروط الرفض وعدم تمديد الحصص السنوية والسلطة المسؤولة عن إصدار تصاريح الواردات والصادرات. ويرد وصفا للجزاءات أو العقوبات المفروضة بشأن مخالفة اللوائح القانونية. وفي البلدان التى يشترك فيها أكثر من سلطة، يتوفر وصفا لكل الأدوار وخريطة تدفق.

41 تنفذ عمليات التحقق في قطاع الإنتاج طبقا للنموذج المعيارى للتحقق من إزالة انتاج المواد المستنفدة للأوزون الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثانى والثلاثين (المقرر 70/32).[19] وينبغى أن يشمل التحقق: تحليلا لسجلات الإنتاج اليومى والسجلات المالية؛ مقارنة الإنتاج الفعلى بالحصص السنوية المحددة لكل إنتاج من المواد المستنفدة للأوزون تم رصده وفي كل مصنع؛ استعراض أى اتجار في حصص أو تغييرات في حصص خلال سنة التحقق واستعراض والتحقق من انطباق استهلاك المواد الأولية مع إنتاج المواد المستنفدة للأوزون الذي رصد؛ تحديد كل حملة إنتاج والإنتاج الموزع وبيانات استهلاك المواد الأولية لكل حملة؛ التأكد من كميات الإنتاج واستهلاك المواد الأولية من سجلات الإنتاج؛ التحقق من مبيعات ومشتروات المنتجات من المواد المستنفدة للأوزون التى رصدت مقابل السجلات المالية؛ التحقق من المخزونات في بداية ونهاية السنة مقابل السجلات المالية؛ استعراض نظام مسك الدفاتر لكل مرفق إنتاج من أجل الدقة؛ التأكد من أن التغير التراكمى للجرد من المواد المستنفدة للأوزون التى تم رصدها يتمشى مع بيانات الإنتاج والمبيعات السنوية؛ تكامل بيانات معدل التدفق في المصنع في الساعة (مصحح من أجل التركيز إذا لزم الأمر) وطوال الوقت (سواء جغرافيا أو تحليليا) للحصول على قيمة مستقلة للانتاج؛ بيانات أخرى.

---

[18] بالنسبة للبلدان المستهلكة لأحجام منخفضة (أى، البلدان ذات خط أساس استهلاك من الهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد يبلغ 360 طن مترى وأقل)، سيجرى اختيار عينة من 20 في المائة من تلك البلدان لأغراض التحقق في تلك السنة. ويقدم تمويل اضافى إلى هذه البلدان للاضطلاع بهذا التمرين.

[19] تحتوى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/2 على استعراض للمبادئ التوجيهية ونموذج معيارى مستخدم خلال التحقق من إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون، وتحليل لجوانب حيث يمكن إجراء تحسينات لدعم الامتثال من خلال تعزيز رصد إنتاج المواد المستنفدة للأوزون والتكاليف المرتبطة به (المقرر 87/82). وستناقش الوثيقة تحت البند 12 من جدول الأعمال.

42 يتفاوت التحقق يعتمد على ما إذا كان الإنتاج من أجل الاستخدامات المعفاة يتواصل بعد إزالة إنتاج الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وحيث أن إغلاق مرافق الإنتاج غير مطلوب كالإنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة الذى يتواصل، تشمل عمليات التحقق تحققا تقنيا وماليا موازيا، حيث الأول يركز على خط الإنتاج لتحديد الإنتاج ومجموع المبيعات والاستخدامات الداخلية والتغييرات في مسح المخزونات واستهلاك المواد الأولية من سجلات التشغيل اليومية والسجلات الأصلية لحركة المواد. ويشمل التحقق المالى النظام المالى للمنتج والسجلات الأصلية للحسابات لتحديد الإنتاج والاستخدام الداخلى والاستهلاك الشامل للمواد الأولية والمبيعات المحلية والصادرات من أجل استخدام المواد المستنفدة للأوزون واستخدام المواد الأولية، التى تخزن حسب المبيعات/الصادرات المحلية المباشرة (حسب المنتج) والمبيعات/الصادرات غير المباشرة (من خلال التجار). وخلال العملية، يتم إجراء عملية تأكد بين سجلات المنتج المصدر والجمارك لكل مصنع فردى يجرى التحقق منه. وعند الانتهاء من عمليات التحقق التقنية والمالية المستقلة، يجرى التأكد من نتائج التحقق من كلا الجانبين من خلال فحص البيانات التقنية والبيانات المالية لضمان اتساق النتائج المتحقق منها.

43 عندما يكون إغلاق مراكز الإنتاج مطلوبا بعد إزالة الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة، يشمل التحقق أيضا وثائق، بما في ذلك إثبات فتوغرافى أو فيديوى، لتفكيك المعدات الرئيسة بحيث لا يمكن اسئناف الإنتاج بعد الإنتهاء من المشروع.

44 إن التحقق المستقل من استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون كان أداة مفيدة لمساعدة بلدان المادة 5 لتحسين نظم ترخيص وحصص استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون وتدابير تشغيلها بطريقة يعتمد عليها. وكانت هناك أمثلة كثيرة المواد المستنفدة للأوزون قدم فيها التحقق توصيات لمعالجة القصور أو إدخال تحسينات على النظام. والأمانة مشاركة بشكل مباشر في استعراض النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التحقق ولفت نظر اللجنة التنفيذية إلى المسائل ذات العلاقة لاتخاذ مقررات. وفي حالات عديدة، يخضع تمويل طلبات شرائح تالية إلى تأكيد من الحكومة المعنية بأن التوصيات الواردة في تقرير التحقق قد تم تنفيذها بالكامل.

45 حتى اليوم، لم يشمل اتفاق خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أهداف إمتثال للمواد الخاضعة للرقابة من غير المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وعلى العكس، نصت بعض الاتفاقات التى أزالت المواد في السابق (مثل، الفلوروكلوروكربون ورابع كلوريد الكربون والهالونات) على أهداف لمختلف مجموعات المواد الخاضعة للرقابة[20]. وبغض النظر عن ذلك، يحتاج التحقق إلى التحقق من استهلاك أو إنتاج (إذا إنطبق) البلد مقابل الأهداف المحددة في الاتفاق.

الإطار الناظم للمواد الخاضعة للرقابة

46 منذ الموافقة على الأنشطة الأولى الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع الرابع، اتخذت اللجنة التنفيذية مقررات لتعزيز دعم سياسة والأطر الناظمة لبلدان المادة 5 لتيسير امتثالها لبروتوكول مونتريال.

47 وطوال سنوات، أنشأت بلدان المادة 5 ودعمت نظمها الوطنية للترخيص والحصص صاحبتها نظم للرقابة أخرى ساهمت في خفض الإمداد بالمواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول من خلال الحد من الواردات والصادرات، وكلما كان ممكننا، الإنتاج.

[20] فمثلا، الاتفاق بين حكومة الصين واللجنة التنفيذية للاسراع بخطة إزالة الفلوروكلوروكربون ورابع كلوريد الكربون والهالونات حددت أهداف لإنتاج الفلوروكلوروكربون ا واستهلاك الفلوروكلوروكربون واستهلاك الفلوروكلوروكربون-11 في قطاع رغاوى البوليوريثان والحد الأقصي الصافى المسموح به لصادرات الفلوروكلوروكربون؛ إنتاج رابع كلوريد الكربون واستهلاك رابع كلوريد الكربون؛ والحد الأقصي المسموح به لرابع كلوريد الكربون كمادة أولية؛ إنتاج الهالون واستهلاك الهالون وإنتاج الهالون-1301 وتصدير الهالون-1301.

48 عند دعم الإطار الناظم للمواد الخاضعة للرقابة وإنفاذه، قدمت المساعدة لتدريب موظفى الجمارك ورجال إنفاذ القانون كجزء من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في البلد. وبالنسبة لبلدان المادة 5 التى تنتج مواد مستنفدة للأوزون، تم توفير بناء القدرات لضمان الرقابة على مستويات الإنتاج، بما في ذلك نظم الترخيص والحصص وتظل الرقابة على الصادرات من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة من هذه المواد (مثل، المواد الأولية والحجر الصحى وما قبل الشحن وغيرها).

49 تواصل استخدام الإطار الناظم الموضوع خلال إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية للاسراع بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومع التمويل المقدم خلال إعداد خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ضمنت بلدان المادة 5 تدابير رقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في تشريعاتها ولوائحها ونظم الترخيص، وكان شرطا لتلقى التمويل لتنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتمشيا مع متطلبات اللجنة التنفيذية، منذ الاجتماع الثامن والستين وما بعده، تقدم جميع طلبات تمويل الشرائح المقدمة من الحكومات من أجل خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تأكيدات بوجود نظام قابل للانفاذ للترخيص والحصص للواردات من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، كلما انطبق، وإنتاج وصادرات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وأن النظام قادر على ضمان امتثال البلد لجدول إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، كشرط للموافقة على طلبات الشرائح.

50 وبالاضافة إلى ذلك، ومن خلال تنفيذ خطط إزالة المواد المستنفدة للأوزون، وضعت بلدان المادة 5 تدابير ناظمة محددة لضمان استدامة الإزالة، مثل اصدار حظر على الواردات من مواد محددة أو معدات تحتوى على مواد خاضعة للرقابة بعد الانتهاء من التحول الكامل لقطاع التصنيع. إن نظم الترخيص والحصص وكذلك لوائح الدعم الضرورية، في البلدان التى تنتج مواد خاضعة للرقابة من أجل استخدامات غير خاضعة للرقابة تعتبر أكثر تعقيدا من البلدان حيث لا يوجد مثل هذا الإنتاج. وترصد اللجنة التنفيذية تنفيذ الإجراءات الناظمة هذه في البلدان؛ ومع ذلك، بالنسبة للأخيرة، يتوقف الرصد بعد إنتهاء مشروع إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

ملاحظات لجذب إنتباه اللجنة التنفيذية

51 عند إعداد هذه الوثيقة، توصلة الأمانة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بنظم الرصد والمؤسسات وآليات الإبلاغ عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة وإجراءات التحقق. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في هذه الملاحظات بغرض دعم نظم الرصد والمؤسسات والآليات القائمة، حسب الحاجة.

<u>الرصد والإبلاغ</u>

52 تمت الموافقة على معظم التمويل منذ بداية الصندوق المتعدد الأطراف ومن المتوقع أن يستمر كأداة فعالة في ضمان استدامة إزالة المواد الخاضعة للرقابة المتحقق حتى الآن، بما في ذلك تكامل مسائل حماية الأوزون في الخطط الوطنية وضمان الإبلاغ القوى عن البيانات. وتشمل نماذج إبلاغ البيانات المستخدمة بموجب المادة 7 من البروتوكول جميع المواد الخاضعة للرقابة، بما في تلك التى تم إزالتها، وقد طلب من الأطراف إدخال رقم في كل خلية في نماذج إبلاغ البيانات التى تقدم، بما في ذلك صفر، كلما كان ملائما، بدلا من ترك الخلية فارغة؛ وطلب من أمانة الأوزون أن تطلب توضيحا من أي طرف يقدم نموذج إبلاغ يحتوى على خلية فارغة (المقرر XXIV/14).

53 قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تحاط علما بأن في اجتماعها الرابع والسبعين نظرت في وثيقة بشأن استعراض تمويل مشروعات الدعم المؤسسي[21] وقررت، من بين جملة أمور، استعراض الدعم المؤسسي، بما في

[21] UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع في عام 2020 (المقرر 51/74(د)).[22] وقامت الأطراف بتوجيه اللجنة التنفيذية بزيادة الدعم على ضوء الإلتزامات الجديدة المتعلقة بالمواد الهيدروفلوروكربونية عملا بتعديل كيغالى (المقرر XXVIII/2(21)).

54 وفي ما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات، حددت الأمانة المسائل التالية التى قد تتطلب إنتباه اللجنة التنفيذية: ضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات؛ الاتجار غير المشروع؛ مناطق التجارة الحرة؛ الصادرات من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط؛ مواصلة رصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاق عدم الإنتاج.

ضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات

55 تشمل المشروعات المتعددة السنوات وحدات إدارة المشروعات التى تساعد على ضمان التنفيذ الميسر لتلك المشروعات من خلال تنسيق التنفيذ يوما بيوم للمشروعات الاستثمارية (كلما انطبق) وبرامج التدريب والمساعدة التقنية وأنشطة زيادة الوعى.[23] وفي تلك الحالات، حيث تشمل المشروعات مشروعات استثمارية لتحول قطاع أو أكثر، من خلال التفاعل اليومى مع الشركات، ولدى وحدات إدارة المشروعات معرفة عميقة بشركات القطاع واستخدامها للمواد الخاضعة للرقابة. ويمكن لوحدات إدارة المشروعات أن تقوم بدور في مساعدة الوحدة الوطنية للأوزون على الإبلاغ الدقيق عن بيانات البرنامج القطرى. وبالاضافة إلى ذلك، ترصد وحدات إدارة المشروعات حالة تنفيذ المشروعات والاتجاهات في السوق المحلية ويمكنها أحيانا تحديد تحديات معينة في التنفيذ.

56 بينما تجديدات الدعم المؤسسي من المتوقع استمرارها في المستقبل المنظور، تعتمد وحدات إدارة المشروعات نظريا على إنتهاء الاتفاقات المتعددة السنوات التى بموجبها أنشأت وحدات إدارة المشروعات. وعمليا، يسمح في أغلب الأحيان التداخل بين المرحلة الأولى والثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لوحدات إدارة المشروعات التى أنشأتها الأولى أن تتواصل مع الثانية. ومن المحتمل أن يحدث التداخل خلال المراحل الأولية للقضاء التدريجى على الهيدروفلوروكربون، عندما ما تكون المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مازال يجرى الانتهاء منها. وقد ترغب اللجنة التنفيذية النظر في ضمان وجود بعض التداخل بين اتفاقين متعددي السنوات حاليين وذلك لضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات. والفوائد الاضافية لمثل هذا التداخل هو تمكين الأنشطة من الاستمرار وبالتالى ضمان الاشتراك المتواصل للحكومات والشركات وخدمات التقنيين وأطراف فاعلة أخرى في إدارة المواد الخاضعة للرقابة؛ ولضمان أن وحدات إدارة المشروعات والوكالات الثنائية والمنفذة يمكن، إذا لزم الأمر، مواصلة رصد الإزالة المتحققة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات السابقة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة لضمان الانفصال المتواصل للمحاسبة المالية والإبلاغ بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات، بما في ذلك الانتهاء المالى وإعادة الأرصدة. وقد ترغب اللجنة التنفيذية أيضا في تعديل التذييل 5-ألف في مشروعات الاتفاقات لتتضمن طلبا بأن البلد والوكالة المنفذة الرئيسة يحددان دور الوحدة الوطنية للأوزون و وحدة إدارة المشروعات، حسب الحاجة، في الرصد والإبلاغ بعد إنتهاء المشروع.

[22] في الاجتماع الرابع والسبعين، قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، استعراض الدعم المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في الاجتماع الأول في عام 2020 (المقرر 51/74(د)).

[23] UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/40

الاتجار غير المشروع

57 كما أوضح الإبلاغ العام المتاح، يحدث الاتجار غير المشروع. ومع ذلك، فإن عمليات الاستيلاء على الاتجار غير المشروع، الذي يبلغ عنه في الأدبيات العامة، لا يجرى إبلاغ اللجنة التنفيذية عنه.[24] وأحد العوامل الذي يساهم في الافتقار إلى الإبلاغ هو شاغل بلدان المادة 5 حيث عمليات الاستيلاء تعتبر كواردات وقد ينتج عنها مستويات أكبر من الحد الأقصي للاستهلاك المسموح به في الاتفاقات، الذي ينتج عنه تطبيق شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق. وقد ترغب اللجنة التنفيذية أن تنظر في:

(أ) تشجيع بلدان المادة 5 على الإبلاغ عن عمليا الاستيلاء على الاتجار غير المشروع إلى الأمانة من خلال الوكالة الثنائية أو المنفذة المعنية المسؤولة عن مشروع الدعم المؤسسي؛

(ب) توضيح أن شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق مع البلد المعنى لن يطبق على تلك الحالات حيث بلد من بلدان المادة 5 يبلغ عن استيلاء على اتجار غير مشروع في المواد الخاضعة للرقابة التى تم تناولها في ما بعد طبقا للتشريع المحلى (مثل، صودرت ودمرت و/أو صدرت)؛

(ج) يطلب من الأمانة أن تدرج الوثيقة بشأن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسم يوجز عمليات الاستيلاء المبلغ عنها بشأن المواد الخاضعة للرقابة التى تم الاتجار فيها بشكل غير مشروع.

مناطق التجارة الحرة

58 بينما تشجع المبادئ التوجيهية الإبلاغ عن بيانات الاستهلاك والإنتاج عملا بالمادة 7 من بروتوكول مونتريال فإن الإبلاغ عن حركة المواد الخاضعة للرقابة خلال مناطق التجارة الحرة، لا تعتبر بعض بلدان المادة 5 أن هذه الحركة تؤثر على الاستهلاك أو الامتثال.[25] وبالرغم من أن بلدان المادة 5 قد تعلل حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى أو من منطقة تجارة حرة طبقا لقواعدها ولوائحها، التى قد تختلف، قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في توضيح أن جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى تمويلا للدعم المؤسسي يتعين عليها الإبلاغ عن حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى أو خلال منطقة تجارة حرة إلى الأمانة. وفي هذه الحالة، لن تحسب الأمانة هذه الحركة كاستهلاك للبلد ما لم يوجهها البلد، ويمكن أن تدرج في وثيقة بيانات البرناج القطرى وتوقعات الامتثال قسما بشأن حركة المواد الخاضعة للرقابة من خلال مناطق التجارة الحرة.

تصدير المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط

59 إن القوعد المرتبطة بحركة المواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط تتفاوت من بلد لآخر ويمكن أن تثير تحديات عندما تختلف تلك القوعد وآليات الإبلاغ. وبناء على ذلك، فإن الأطر الناظمة الضرورية لضمان الامتثال لبروتوكول مونتريال تتفاوت على أساس الظروف الوطنية الخاصة. وفي ما يتعلق بالصادرات من

[24] دعا الاجتماع الرابع عشر للأطراف الأطراف إلى إبلاغ أمانة الأوزون بالحالات التى ثبت أن بها اتجار غير مشروع في المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 7/XIV). ويمكن أن توفر تقارير كهذه دروسا مفيدة عن كيفية دعم الأطر الناظمة الحالية ومنع الاتجار غير المشروع في المواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول.

[25] يمكن تعديل الأطر الناظمة وأطر الإبلاغ لتشمل شرطا للمواد الخاضعة للرقابة التى تمر من خلال منطقة تجارة حرة وذلك لتجنب الاتجار غير المشروع والامتثال بالفقرة 3 (د) من المقرر 12/XIX بشأن منع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون. وتنص الفقرة 3 (د) من المقرر 12/XIX على الأطراف التى ترغب في تحسين تنفيذ وإنفاذ نظم ترخيص لمكافحة الاتجار غير المشروع بشكل أكثر فاعلية، قد ترغب في النظر في تنفيذ رصد، محلى وعلى أساس طوعى، لحركات عبور (شحنات عابرة) المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك التى تمر من خلال مناطق معفية من الرسوم، مثلا من خلال تحديد كل شحنة برقم مرجعى خاص.

المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط ، تبلغ بعض بلدان المادة 5 هذه الصادرات على أنها صادرات، بينما يعتبر آخرين أن البوليولات سابقة الخلط المصدرة منتجات وبالتالى لا تبلغ عن هذه الصادرات.

60 قد ترغب اللجنة التنفيذية في توضيح أن جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف وأن المنتجات أو الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة لخلطها في بوليولات سابقة الخلط من أجل التصدير، ينبغى الإبلاغ عن هذه الصادرات في بيانات البرنامج القطرى وتحديد البلد أو البلدان التى تم تصدير البوليولات سابقة الخلط إليها، وكميات المواد المستنفدة للأوزون التى تحتوى عليها. ويمكن للأمانة أن تدرج في وثيقة بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما يوجز الصادرات المبلغ عنها من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط.

استمرار الرصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاقات عدم الإنتاج

61 في بلدان المادة 5 حيث تم الانتهاء من اتفاق لسنوات متعددة في قطاع الإنتاج أو لم يوافق على اتفاق في قطاع الإنتاج، يمكن أن يكون رصد إنتاج المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات الجارية في قطاع الاستهلاك آلية ذات فاعلية للتكلفة للرصد المستمر للامتثال في قطاع الإنتاج. فمثلا، شملت المرحلتين الأولى والثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للأرجنتين والمكسيك تمويل رصد سنوى لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وفي حالة الأرجنتين، تضطلع الحكومة برصد والإبلاغ عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة؛ بينما في حالة المكسيك، يصاحب الإبلاغ تحقق مستقل. ومع ذلك، فالمرحلة الثانية لبلدان المادة 5 الأخرى التى استمرت في إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، لم تشمل خطة إدارة إنتاج إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمويلا لهذا الرصد.

62 قد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب من حكومات الأرجنتين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والهند والمكسيك وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية) أن تضمن طلبا لتمويل تحقق سنوى ورصد لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى يتم إزالة هذا الإنتاج تماما سواء عند تقديم المرحلة التالية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو عند تقديم مشروع للرقابة على إنبعاثات المنتجات بواسطة الهيدروفلوروكربون-23، أيهما يأتى أولا.

توضيح الإبلاغ المتواصل بموجب قطاع الإنتاج

63 نصت اتفاقات إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون على أن التمويل مقدم لإزالة قدرة الإنتاج الكاملة من المواد المستنفدة للأوزون للاستخدامات الخاضعة للرقابة في البلد. ومن النوقع أن تواصل بلدان المادة 5 تنفيذ نظمها للترخيص والحصص ورصد الامتثال بمستويات الرقابة المنصوص عليها في اتفاقاتها حتى لو كانت الاتفاقات قد انتهت، بغض النظر عما إذا كان الإنتاج من أجل الاستخدامات المستثناة يتواصل أو أن جميع الإنتاج قد أزيل. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في توضيح أن جميع بلدان المادة 5 المنتجة التى تمت الموافقة فيها على مشروع إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون وتلقت تمويلا للدعم المؤسسي، ينبغى أن تواصل رصد امتثالها للأهداف المحددة في الاتفاق مع اللجنة التنفيذية بعد إنتهاء المشروع، وتبلغ الأمانة بأى أمثلة حيث لم يلبى بلد هذه الأهداف أو وجدت حالات إنتاج غير مشروع. وتخطر الأمانة اللجنة التنفيذية بتلك الحالات بحيث تقرر ما إذا كان من الملائم اتخاذ تدابير أو إجراءات.

تغييرات في نموذج الاتفاقات بموجب قطاع الإنتاج

64 من أجل ضمان الامتثال المستدام لإزالة إنتاج المواد الخاضعة للرقابة بعد إنتهاء المشروع، يمكن للجنة التنفيذية أن تنظر في التغييرات التالية على نموذج اتفاقات قطاع الإنتاج:

(أ) توضيح أن الوكالة الرئيسة المسؤولة عن مساعدة البلد في حالات عدم امتثال ممكنة، إذا طلب البلد ذلك، حتى بعد إنتهاء المشروع؛

(ب) أن البلد سيواصل رصد امتثاله للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق بعد إنتهاء المشروع، ويبلغ الأمانة بأى أمثلة لا تلبى تلك الأهداف أو وجدت حالات لإنتاج غير مشروع؛

(ج) توضيح أن في السنوات بعد الانتهاء من المشروع، إذا لم يلبى البلد هدف الإزالة النهائي لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاق، يعيد البلد التمويل المرتبط بالجزاء المنصوص عليه في ذلك الاتفاق إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الرئيسة.

التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات

65 بمجرد إنتهاء الاتفاق المتعدد السنوات، تتوقف عملية التحقق من المواد الخاضعة للرقابة التى يشملها الإتفاق. ولا تطلب الأمانة عمليات تحقق مستمرة بعد إنتهاء مشروع إزالة المواد المستنفدة للأوزون وأنه مستدام. وهذه هى الحالة عندما يتوقع استمرار إنتاج استخدامات غير خاضعة للرقابة في المستقبل المنظور. وعلى العكس، قد تكون عمليات التحقق مستدامة في سياق مشروعات القضاء التدريجى على الهيدروفلوروكربون في المستقبل، حيث يتواصل استهلاك أو إنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية كجزء من "آثار الخدمة". وفي هذه الحالات، قد يحتاج التحقق إلى الاستمرار طالما هناك استهلاك أو إنتاج استخدامات خاضعة للرقابة.

66 ومتابعة للمقررات والمبادئ التوجيهية الحالية، يشمل التحقق فقط المواد الخاضعة للرقابة المنصوص عليها في الاتفاق. ومع ذلك، شملت تقارير تحقق قليلة قدمت كجزء من طلبات الشرائح لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية معلومات عن واردات محتملة لمواد خاضعة للرقابة لم تشمل في الاتفاقات الجارية التى تم الافصاح عنها كجزء من عملية التحقق العادية (مثل، استعراض عينة من تقارير من مستوردين/مصدرين واستعراض احصائيات رسمية عن مستوردين/مصدرين). وقد ترغب اللجنة التنفيذية في تشجيع هذه الممارسة من خلال دعوة الوكالات الثنائية والمنفذة إلى تضمين معلومات عن جميع المواد الخاضعة للرقابة التى وجدت خلال المرحلة العادية للتحقق، بغض النظر عن ما إذا كانت المواد الخاضعة للرقابة يغطيها الاتفاق الذي يجرى بشأنه التحقق. وبالتزامن، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا إلى الاجتماع الخامس والثمانين عن الجدوى والتكاليف الاضافية للتوسع في اختصاصات عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التى أزيلت في السابق.

موجز

67 من أجل تيسير المراجعة، يرد موجزا لملاحظات الأمانة التى ترغب اللجنة التنفيذية النظر فيها، وذلك من أجل:

ضمان استمرار وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات

(أ) ضمان وجود تداخل بين اتفاقين متعددى السنوات متزامنين لضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع الاتفاقات المتعددة السنوات، بينما يجرى التأكيدعلى الحاجة إلى وجود محاسبة مالية وإبلاغ منفصل للاتفاقات المتعددة السنوات؛

(ب) تعديل التذييل 5-ألف في نموذج مشروع الاتفاق ليشمل طلبا بأن البلد والوكالة المنفذة تنص على دور الوحدة الوطنية للأوزون ووحدة إدارة المشروع، حسب الحاجة، في الرصد والإبلاغ بعد إنتهاء المشروع.

الاتجار غير المشروع

(ج) تشجيع بلدان المادة 5 على الإبلاغ عن عمليا الاستيلاء على الاتجار غير المشروع إلى الأمانة من خلال الوكالة الثنائية أو المنفذة المعنية المسؤولة عن مشروع الدعم المؤسسي؛

(د) توضيح أن شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق مع البلد المعنى لن يطبق على تلك الحالات حيث بلد من بلدان المادة 5 يبلغ عن استيلاء على اتجار غير مشروع في المواد الخاضعة للرقابة التى تم تناولها في ما بعد طبقا للتشريع المحلى (مثل، صودرت ودمرت و/أو صدرت)؛

(هـ) يطلب من الأمانة أن تدرج الوثيقة بشأن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما يوجز عمليات الاستيلاء المبلغ عنها بشأن المواد الخاضعة للرقابة التى تم الاتجار فيها بشكل غير مشروع.

مناطق التجارة الحرة

(و) يطلب من جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى تمويلا للدعم المؤسسي أن تبلغ عن حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى أو خلال منطقة تجارة حرة إلى الأمانة بغض النظر إذا كان البلد المعنى لا يعتبر حركة المواد الخاضعة للرقابة إلى/أو من منطقة تجارة حرة نحو البلد المستهلك؛

(ز) يطلب من الأمانة أن تدرج في وثيقة بيانات البرناج القطرى وتوقعات الامتثال قسما بشأن حركة المواد الخاضعة للرقابة المبلغ عنها من خلال مناطق التجارة الحرة؛

تصدير المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط

(ح) يطلب من جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف أن المنتجات أو الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة لخلطها في بوليولات سابقة الخلط من أجل التصديرأن تبلغ عن هذه الصادرات وتحديد البلد أو البلدان التى تم تصدير البوليولات سابقة الخلط إليها، وكميات المواد المستنفدة للأوزون التى تحتوى عليها؛

(ط) يطلب من الأمانة أن تدرج في وثيقة بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما يوجز الصادرات المبلغ عنها من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط؛

استمرار الرصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاقات عدم الإنتاج

(ى) يطلب من حكومات الأرجنتين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والهند والمكسيك وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية) أن تضمن طلبا لتمويل تحقق سنوى ورصد لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى يتم إزالة هذا الإنتاج تماما سواء عند تقديم المرحلة التالية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو عند تقديم مشروع للرقابة على إنبعاثات المنتجات بواسطة الهيدروفلوروكربون-23، أيهما يأتى أولا؛

توضيح بشأن الإبلاغ المتواصل بموجب قطاع الإنتاج

(ك) يطلب من جميع بلدان المادة 5 التى تلقت تمويلا للدعم المؤسسي لإزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون من أجل استخدامات خاضعة للرقابة أن تواصل رصد امتثالها للأهداف المحددة في الاتفاق مع اللجنة التنفيذية بعد إنتهاء المشروع، وتبلغ الأمانة بأى أمثلة حيث لم يلبى بلد هذه الأهداف أو وجدت حالات إنتاج غير مشروع؛

(ل) يطلب من الأمانة أن تخطر اللجنة التنفيذية بتلك الحالات بحيث تقرر ما إذا كان من الملائم اتخاذ تدابير أو إجراءات؛

تغييرات في نموذج الاتفاقات بموجب قطاع الإنتاج

(م) القيام بالتغييرات التالية في نموذج اتفاقات قطاع الإنتاج في المستقبل:

(1) توضيح أن الوكالة الرئيسة مسؤولة عن مساعدة البلد في حالات عدم امتثال ممكنة، إذا طلب البلد ذلك، حتى بعد إنتهاء المشروع؛

(2) أن البلد سيواصل رصد امتثاله للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق بعد إنتهاء المشروع، ويبلغ الأمانة بأى أمثلة لا تلبى تلك الأهداف أو وجدت حالات لإنتاج غير مشروع؛

(3) توضيح أن في السنوات بعد الانتهاء من المشروع، إذا لم يلبى البلد هدف الإزالة النهائي لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاق، يعيد البلد التمويل المرتبط بالجزاء المنصوص عليه في ذلك الاتفاق إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الرئيسة؛

<u>التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات</u>

(4) دعوة الوكالات الثنائية والمنفذة إلى تضمين معلومات عن جميع المواد الخاضعة للرقابة التى وجدت خلال المرحلة العادية للتحقق، بغض النظر عن ما إذا كانت المواد الخاضعة للرقابة يغطيها الاتفاق الذي يجرى بشأنه التحقق؛

(5) أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا إلى الاجتماع الخامس والثمانين عن الجدوى والتكاليف الاضافية للتوسع في اختصاصات عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التى أزيلت في السابق.

آليات أضافية جديدة لضمان الامتثال المستدام

68 بالاضافة إلى الملاحظات بشأن الرصد والإبلاغ والتحقق والإطار الناظم الحالى الموجز في الفقرة 67 أعلاه، نظرت الأمانة في ثلاث آليات اضافية حتى اليوم لم تستخدم عملا بالصندوق المتعدد الأطراف: الرصد الجوى وأخذ العينات العشوائي من المنتجات أو المعدات ورصد المواد الأولية المطلوبة لاستخدام أو إنتاج مواد خاضعة للرقابة.

الرصد الجوى

69 إن اكتشاف الإنتاج غير المشروع من المواد الخاضعة للرقابة هو تحد نظرا لأن الكيانات التى تضطلع بهذا الانتاج من المحتمل أنها تتخذ خطوات لتخفى أنشطتها. ولا يتوفر لمرافق الإنتاج غير المشروع تراخيص وحصص وربما لا تكون معروفة لدى السلطات الحكومية التى ترصد إنتاج المواد الخاضعة للرقابة. إن عمليات التحقق من مرافق الإنتاج من المحتمل أن تكشف عن المرافق غير المشروعة هذه نظرا لأنها غير معروفة. وقد يكون الرصد الجوى آلية يمكنها اكتشاف الإنتاج غير المعروف.

70 إن المناهج المختلفة للرصد الجوى ممكنة. وأبسط وأرخص منهج هو حملة قياس حيث يجرى جمع عينات من اسطوانات الغاز من أماكن مختارة وإرسال هذه الاسطوانات إلى مختبر مركزى للتحليل (مع تكاليف مرتبطة بما يبلغ حوالى 000 10 دولار أمريكي). وقد تتضمن حملة ميدانية شاملة أخذ عينات اسطوانات مع عينات من مصاطب متنقلة (مثل، غاز chromatogram-mass spectrometers (GC-MS) مركب على مركبات أو طائرات) مجمعة مع مقاييس للأرصاد الجوية ووضع نماذج (مع تكاليف مرتبطة بحوالة 000 100 دولار أمريكي إلى عدة ملايين من الدولارات الأمريكية). ويمكن أن تؤدى حملة كهذه إلى تحديد مكان إنتاج غير معروف فقط في الحالات حيث تتصادف الحملات مع تشغيل مرافق إنتاج غير معروفة.

71 إن شبكة من محطات الرصد الجوى هى أكثر ملائمة للرصد الجوى المستدام. إن تعقيد وتكاليف إنشاء وتشغيل مثل هذه الشبكة سيتفاوت على أساس الظروف الوطنية. ويتوقف على أي مواد (وعددها) يمكن كشفها، يمكن أن تكون معدات الرصد تكنولوجيات جاهزة وسهلة نسبيا في تشغيلها وصيانتها ومعايرتها (مثل، GC-MS بتكلفة حوالى 000 10 دولار أمريكى إلى 000 100 دولار أمريكى) والبحث عن معدات تتطلب تدريبا خاصا لتشغيلها وصيانتها ومعايرتها (بتكاليف حوالى 000 100 دولار أمريكى إلى مليون دولار أمريكى). إن الكشف عن مكان معدات الرصد الضرورية في محطة رصد ذات نوعية هواء قائمة ستؤدى إلى خفض الصيانة وتكاليف التشغيل إلى أدنى حد. وسيتفاوت عدد محطات الرصد مع عدد العوامل، بما في ذلك حجم البلد وتوزيع مرافق الإنتاج في أنحاء البلد.

72 نظرا لتعقد وتكاليف إنشاء شبكة رصد جوى، فإن العروض للقيام بذلك من المحتمل أن تكون في عدد محدود من الحالات: حيث هناك أسباب يعتقد أنها جوهورية، وإنتاج غير معروف؛ حيث تتوافر المواد الأولية الضرورية لهذا الإنتاج؛ إنتاج صناعى على نطاق كبير من المواد الكيميائية يمكن في ظله تنفيذ هذا الإنتاج. وينبغى على كل الجهود الرامية لإنشاء شبكة رصد جوى استكمال شبكات الرصد الحالي، بما في ذلك الشبكة العالمية المتقدمة للرصد الجوى[26] والمراصد[27] التابعة لشعبة الرصد العالمى للادارة الوطنية المحيطية والجوية للولايات المتحدة ومواقع

[26] https://agage.mit.edu/global-network

[27] https://www.esrl.noaa.gov/gmd/about/aboutgmd.html

ملاحظة تابعة لها[28] والبناء على البروتوكولات والطرق الحالية، وضمان أن الملاحظات تتاح لمجتمع البحوث العلمية.

أخذ عينات من المنتجات أو المعدات

73 إن الاستخدامين الرئيسين للمواد الخاضعة للرقابة هما في معدات ورغاوى التبريد وتكييف الهواء. وإحدى الآليات التى يمكن استخدامها للمنع والكشف عن استخدام المواد الخاضعة للرقابة التى تمت إزالتها هو الاختبار العشوائي لعينات من معدات ورغاوى التبريد وتكييف الهواء ونظم البوليولات سابقة الخلط. إن نطاق وتعقد وتكاليف هذا النهج يمكن أن يتفاوت تفاوتا كبيرا، يعتمد على أي مواد خاضعة للرقابة يجرى كشفها ونوع المنتج أو المعدات التى سيجرى اختبارها وحجم وتواتر أخذ العينات، وعوامل أخرى. ونظرا لتعقد وتكاليف أخذ العينات والاختبارات، من المحتمل أن يكون هذا النهج ملائما في عدد محدود من الحالات حيث تشعر بلدان المادة 5 بالحاجة إلى دعم الإنفاذ والاختبارات. وتلاحظ الأمانة أيضا أن ليس كل بلدان المادة 5 لديها مختبرات بها المعدات الضرورية لاختبار العينات.

رصد المواد الأولية المطلوبة لإنتاج مواد خاضعة للرقابة

74 هناك آلية جديدة أخرى يمكنها رصد المواد الأولية المطلوبة لاستخدام أو إنتاج المواد الخاضعة للرقابة. فمثلا، يتطلب تصنيع رغاوى البوليوريثان methylene diphenyl diisocyanate (MDI). إن رصد بيع MDI وتتبع مبيعات MDI باستخدام عامل نفخ، يمكن ان يساعد في التعرف على الجوانب الشاذة في تصنيع رغاوى البوليوريثان. ومثل هذا الرصد من المحتمل أن يكون ملائما لبلدان المادة 5 التى لديها تصنيع كبير من رغاوى البوليوريثان، وأن المنتج أو الكميات الواردة من عامل النفخ كبيرة (بدلامن استيراد عوامل نفخ حصريا موجودة في البوليولات سابقة الخلط)، والحاجة إلى آلية مستقلة لرصد استخدام عامل النفخ.

75 وبالمثل، وبناء على المعرفة المتاحة للأمانة، يطلب anhydrous hydrogen fluoride (AHF) لإنتاج جميع المواد الخاضعة للرقابة. ويمكن للآليات أن تتبع استخدام AHF في البلدان التى لديها مرافق إنتاج فلوروكيميائي. ويتفاوت تعقيد هذه الآليات بشكل كبير حسب البلد. وبالنسبة لبلد ينتج مواد خاضعة للرقابة وليس لديه مناجم الحجر الفلورى، يمكن النظر في نظام يتتبع الواردات من AHF، مع ملاحظة أن AHF لديه عدد من المستعملين خارج نطاق إنتاج المواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك إنتاج المواد الصيدلانية ومنتجات أخرى. وبالنسبة للبلدان التى تنتج مواد خاضعة للرقابة ولديها مناجم الحجر الفلورى، سيكون إنشاء نظام رصد وتتبع أكثر تعقيدا. ويمكن لتتبع استخدام AHF أن يكون له معنى للبلدان ذات قدرة كبيرة على إنتاج مواد كيميائية خاضعة للرقابة ويشعر البلد بالحاجة غلى آلية مستقلة لرصد ذلك الإنتاج.

التوصية

76 قد ترغب اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحاط علما بالنظرة العامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص االحصص الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38؛

(ب) أن تنظر في ما إذا تنفذ أم لا أي ملاحظات موجزة في الفقرة 67 من هذه الوثيقة؛

[28] https://www.esrl.noaa.gov/gmd/dv/site/

(ج) أن تدعو بلدان المادة 5 ذات العلاقة إلى النظر في الآليات الجديدة الاضافية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 من أجل مزيد من تعزيز استدامة إزالة المواد الخاضعة للرقابة ، مع ملاحظة أن تلك الآليات ستطبق فقط في عدد محدود من الحالات.

Annex I

SUMMARY OF RELEVANT DOCUMENTS PREPARED BY THE SENIOR MONITORING AND EVALUATION OFFICER

Title	Description	Key findings
Executive Committee report on the evaluation of customs officers training and licensing system projects (UNEP/OzL.Pro.WG.1/25/6)	The report of the Executive Committee on the evaluation of customs officers training and licensing system projects was prepared in response to decision XIV/7, paragraph 6 of the Fourteenth Meeting of the Parties to the Montreal Protocol and presented to the 25th Meeting of the Open-ended Working Group (OEWG) in June 2005	The recommendations of the OEWG were: improving the involvement of customs, including the higher levels of hierarchy, in the ODS phase-out; amending and upgrading the legislation framework in those Article 5 countries where it is incomplete, and improving enforcement and regional cooperation; accelerating and assisting implementation of customs training, including regional activities, where appropriate; and amending training materials and contents and putting supporting information materials and identifiers to effective use
Desk study on the evaluation of the implementation of the CFC-production sector agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/40/9)	The report describes the main features of the agreements, the modalities of their implementation, the results achieved so far and their verification. Additionally, issues for further analysis during field evaluation missions are identified	The phase-out planned under the agreements has been achieved and the funding has been provided as scheduled, except for China. Plants that are designed for production of both CFCs and HCFC-22 (swing plants) have not been dismantled, because they have been converted to HCFC-22 production. However, it must be assured that they will not be reconverted to CFC manufacture. Auditing of production volumes in swing plants designed to be able to produce both CFCs and HCFC-22 might be necessary, to ensure that no CFC is produced. In decommissioning CFC-production plants, key elements should be destroyed and this process be documented and verified. In order to avoid restarting CFC production at the same or other locations, information about the fate of equipment not destroyed should also be made available to the verification team
Report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/42/12)	This report is a synthesis of reports of evaluation missions regarding CFC production sector phase-out agreements in three Article 5 countries (China, the Democratic People's Republic of Korea and India)	Due to the large number of plants, the sector approach adopted by the Executive Committee for these agreements has worked well. The quota systems adopted in China and India to gradually reduce CFC-production in exchange for compensations provided to the enterprises performed generally well. Policies regulating production and the institutional arrangements to implement them, as well as sales and foreign trade of CFCs and are in place in the three countries. There seems to be an adequate control of illegal production and trade. In several instances, small illegal production plants have been detected and dismantled in China, and in India, some quantities of illegally imported CFC were confiscated by customs and distributed to the CFC producers. Technical assistance has been allocated in each annual programme for India and China, and has normally been underspent. In India and China, the prices for CFC did not go up due to a lower demand created by the awareness-raising to end-users, which matched the speed of the phase-out process. The process of phase-out set in motion seems to be sustainable and on track to achieve the full elimination of CFC production planned

Title	Description	Key findings
		for the end of 2009, supported by the Governments' power to impose significant penalties for any transgressions (decision 42/42)
Follow-up to decision 42/12(c) on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/9)	This report is in follow-up to decision 42/12(c): "To request the Government of India, in cooperation with the World Bank, to plan and verify allowable CFC production in India as so-called gross production, to review the calculations made to establish the baseline for the agreement, and to report to the 43rd meeting on their findings"	At its 42nd meeting the Executive Committee considered the report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements, which presented the findings and recommendations resulting from the evaluation missions to China, the Democratic People's Republic of Korea, and India in January 2004. The Secretariat received a report prepared by the Ozone Cell, Ministry of Environment and Forests Government of India and the World Bank for submission to the 43rd meeting of the Executive Committee.
Desk study on the evaluation of customs officer training and licensing system projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/12)	The objective of this desk study is to identify the results and impacts of the implementation of customs training projects and the adoption of import licensing systems, and subsequently to identify evaluation issues for further analysis and prepare the field visits.	ODS import licensing and customs training activities were first funded as stand-alone and regional projects, but their rapid increase saw them included in the refrigerant management plan (RMP). Rigorous application of import licenses and the completion of phase-out projects to reduce demand are the most productive method of controlling international trade and reducing illegal trade. To overcome the implementation issues facing these projects, the evaluation recommended *inter alia* focusing on awareness-raising of customs officers regarding ODS issues and building a specialized customs team to deal with environmental problems, strengthening local/provincial environment authorities to actively support the control procedures, relying on technicians, university staff or governmental laboratories to assist customs in identifying suspicious shipments, and combining all environmental agreement training (e.g., Basel, Rotterdam, Stockholm) in one
Desk study on non-compliance with the freeze in consumption of CFCs, halons, methyl bromide and methyl chloroform (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/8)	The evaluation of methyl bromide projects comprised two stages, a desk study and a Field study, which considered in detail the four largest consuming sectors in Article 5 countries: horticulture (including strawberries and bananas), floriculture, tobacco and postharvest uses. The country case studies were summarized in four sub-sector papers, which form the basis of the synthesis report	In spite of the fact that overall aggregate consumption was usually below the baseline prior to the freeze, the available information pointed to some stockpiling (possibly even significant in a few cases) taking place prior to the freeze coming into effect, especially for CFCs. However, this was followed by a rapid reduction in consumption and for many countries in such a situation there was no persistent non-compliance. A similar trend may emerge with the subsequent reduction steps. Institutional weaknesses identified as possible cause for non-compliance could be a serious impediment to sustainable compliance for a limited number of countries. The role of UNEP's Compliance Assistance Programme, as well as that of the other implementing agencies, with regard to enhancing the institutional capacity of countries to address compliance issues needs further assessment. low-volume consuming (LVC) countries may constitute about 70 per cent of the number of Article 5 countries, but their share of non-compliance with the CFC freeze was disproportionately higher (decision 46/6)

Title	Description	Key findings
Final evaluation report on cases of non-compliance (follow-up to decision 46/6) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/9)	This synthesis report summarizes eight case studies on countries in past or present non-compliance with the freeze and/or reduction targets set for different ODS substances. It follows up on the desk study on non-compliance presented to the 46th meeting of the Executive Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/6) and the resulting decision 46/6.	In each of the countries visited by the missions, there are still some specific problem areas and challenges ahead to achieve or maintain sustainable compliance. The following main causes were identified for non-compliance: Internal instability due to armed conflicts or political and economic transformation; late start of phase-out activities; delays in implementing phase-out projects and developing legal framework; and deficiencies in communication and cooperation with key stakeholders. Most of the countries covered by this report succeeded in returning to compliance with the freeze obligations, and some also with all ODS consumption reduction targets including those for 2005. One of the most important incentives for this achievement has been the commitment of meeting the targets set by the respective plan of action submitted to the Implementation Committee and approved by the Meeting of the Parties (decision 50/7)
Final report on the evaluation of CTC phase-out projects and agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/12)	The evaluation focused on CTC used as process agents and on CTC production. It covers the first phase of the evaluation, a desk study presented at the 48th meeting and the case studies subsequently undertaken in China, the Democratic People's Republic of Korea, India, and Pakistan	Compliance was achieved for most Article 5 countries, which is an important achievement in view of the relatively late start of CTC projects and the challenging 85 per cent reduction step without an intermediate freeze. However, eight countries reported some excesses in consumption for 2005, the largest two being Mexico (61.4 ODP tonnes) and Pakistan (86.6 ODP tonnes). Important policy measures have included the installation of import controls (and sometimes outright bans as in China) and corresponding training of customs officials; the issuing of quotas to CTC producers in countries with CTC production; and the issuing in some cases of specific consumption or trading quotas. There are some sustainability issues in that, unlike other presently controlled substances, CTC production will continue and might further increase after the phase-out of controlled production and consumption in 2010. Furthermore, demand will progressively decline to a point where it will be lower than the minimum amount of CTC being co-produced. Selling CTC even at very low prices will still be more profitable than destroying it, with an ensuing risk of CTC being placed on the market without licenses. Such low prices could also result in illegal use of CTC by users, who see it as the best available process agent or solvent option. Hence, ongoing monitoring systems will be vital. Other sustainability issues concern the potential influence of decision XVIII/17 of the Meeting of the Parties, which accepted the reasoning that some apparent overproduction of CTC could be stockpiled for future feedstock use. This could lead to some leakages of CTC for controlled uses if stocks are not strictly controlled, monitored and verified (decision 51/11)

Title	Description	Key findings
Desk study on the evaluation of management and monitoring of national phase-out plans (NPPs) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13)	The objective of this evaluation is to complement the evaluation of RMPs and NPPs in non-LVC countries (document UNEP/Ozl.Pro/ExCom/48/12), which focused primarily on the refrigeration sector and was not able to analyse in depth the management, monitoring and verification aspects of the NPPs. The evaluation and the field visits: reviewed the indicators for assessing implementation delays and difficulties; and analysed the coordination between several implementing agencies (IAs) engaged in implementing a NPP	The phase-out programmes reviewed are, in general, on target. The evaluation raised the question of the cost-effectiveness of the project management unit (PMU) frameworks, in which the PMU can either be a sub-set of the national ozone unit (NOU) or an entirely separate entity working remotely. Therefore, it is essential to ensure that the capacity building, especially working with the private and informal sectors, is not confined to the PMU, but communicated on an on-going basis to the NOU. No lack of coordination or delays was reported between the agencies. The IAs need to assist the PMU and NOU in the development and implementation of the associated legislation and regulations, supported by capacity building, institutional strengthening, stakeholder participation and development of ownership. It is thus necessary to ensure that the NPP is mainstreamed into the national plans and policies of the country, which requires cooperation with other governmental agencies (decision 51/12)
Final report on the evaluation of terminal phase-out management plans (UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/8)	This synthesis report summarizes the evaluation reports on the role and the effects of terminal phase-out management plans (TPMPs), which have been prepared in several LVC countries, and assesses the findings of a sample of country case studies carried out in eight LVC countries	Early CFC phase-out has generally been achieved through an efficient public-private partnership forum consisting of all stakeholders, a strict implementation of quota systems and the development of market conditions rather than through investment activities. The sustainability is ensured by the efficient operation and enforcement of the import licensing system, as well as continued monitoring and public awareness campaigns. Experience with the phase-out of CFCs can and should be used for the development of a strategy of HCFC phase-out. Although none of these countries covered by this sample have established a PMU, they are all in compliance with the TPMP agreement and the CFC phase-out targets. However, they would benefit from strengthening their monitoring to provide regular and reliable data on recovery and recycling (R&R) operations. Most countries benefited from the flexibility clause, which made it possible to shift resources from one activity to another if deemed necessary to achieve targets (decision 58/6)
Final evaluation report of multi-year agreement projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/69/12)	This report follows the recommendations of a previous desk study for the evaluation of multi-year agreements (MYAs) to further inquire into a series of issues related to the effectiveness of MYA activities and for lessons learned and good practices for the implementation of the HPMP. It is based on data collected during field visits to eight non-LVC countries between January and February 2013 and it focuses mainly on the refrigeration and foam sectors	The refrigeration training activities have contributed not only to promoting actual reduction in CFC consumption but also to building the credibility of government actions and environmental initiatives in general in the sector, creating favourable ground for future endeavours such as HPMP implementation. NPPs incorporate training in good servicing practices for refrigeration technicians, which is often accompanied by the procurement and distribution of servicing tools, either as a continuation of RMPs or as a distinctive component. A cause for concern is the undesirable market developments, such as the massive presence of low-quality CFC alternatives, which can damage the equipment and affect the attitude of the sector towards change. The existing recovery, recycling and reclamation equipment is successfully collecting and recycling HCFC-22, reducing the demand for HCFC

Title	Description	Key findings
		imports. However, IAs and NOUs need to improve the logistics of transportation between refrigerant collection points and R&R centres, support the regulatory binding conditions for quality assurance and scope of coverage, as well as the economic model for a sustainable operation, including a system of incentives and stimulus. Sustainability would be ensured by the reinforcement of institutional strengthening activities. The evaluation found positive social and economical impacts of the CFC phase-out (decision 69/11)

Annex II

SUMMARY OF CUSTOMS AND ENFORCEMENT UNEP OZONACTION TOOLS, PRODUCTS AND SERVICES

As part of CAP's work in assisting countries to comply with their HCFC phase-out commitments and sustaining compliance with prior targets, OzonAction provides support to strengthen national capacity for effective customs and trade controls. This is achieved through the development of a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national licensing systems for ozone-depleting substances, and future commitments on HFCs under the Montreal Protocol, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate legal trade. Many of these materials are produced in cooperation with our partner organizations.

1. Publications and Guides

Training Manual for Customs Officers: Saving the Ozone Layer - Phasing out Ozone-Depleting Substances in Developing Countries - Third Edition

The *Training Manual for Customs Officers* provides the necessary guidance and information to effectively monitor and facilitate the legal trade in ozone depleting substances and to combat their illegal trade. It presents information on the international policy context and an overview of technical issues, including information on chemicals and products traded and how these may be smuggled. The manual is intended for use in conducting training programmes for Customs Officers, as well as serving as a stand-alone reference document. Now in its third edition, this version takes into account the developments in international trade and provides new material to reflect changes in the Montreal Protocol, Harmonized System codes, licensing systems and other relevant information since its original publication in 2001 and its second edition in 2008. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2013).

Ozone-depleting substances smuggling and concealment case-study handbook

The Handbook, which provides information and guidance on commonly used methods of smuggling and concealment of ODS, is intended to promote cooperation between criminal justice agencies within borders and to strengthen the law enforcement response to the illegal trade in the chemicals controlled under the Montreal Protocol. This Handbook is targeted to enforcement officers and is particularly beneficial to Police, Customs and Border Security Officials. It provides technical information that will reinforce officers' understanding of ODS and assist with the recognition and detection of illegal trade in these chemicals. The Handbook was developed in cooperation with the INTERPOL Environmental Crime Programme. It is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (Published 2013).

Risk assessment of illegal trade in HCFCs

This report provides a summary of recent cases of illegal trade, and the policy measures in place to combat HCFC smuggling. By considering market conditions for HCFCs and drawing parallels with the context and methods used by smugglers which led to chlorofluorocarbon (CFC) smuggling, the report provides an analysis of the risks of HCFC smuggling becoming entrenched, and makes recommendations on how this illegal trade can be prevented. The report was developed in cooperation with the Environmental Investigation Agency. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2011).

Informal Prior-Informed Consent (iPIC) Supporting compliance through prevention of illegal and unwanted trade in ozone-depleting substances

This short booklet briefly describes how the iPIC system works and its advantages. It provides some information on results and successes from iPIC and encourages countries that are not yet members to join and to begin to reap the benefits of this initiative. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2015).

Legislative and Policy Options to Control Hydrofluorocarbons

This booklet provides developing countries with a suite of different options that they may wish to consider, including both mandatory and voluntary approaches to developing, enacting and enforcing different legislative and policy measures to facilitate a smooth HFC phase-down process. This guide complements the previous OzonAction publication, HCFC Policy & Legislative Options: A Guide for Developing Countries (2010). The booklet is available on the OzonAction website (Published 2018).

Establishing an HCFC import quota system

This booklet provides the necessary information and practical guidance for developing countries to design and implement a workable and effective quota system that will contribute to ensuring the country's compliance with the Montreal Protocol HCFC phase-out schedule. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2012).

2. Fact sheets and Information Notes

UNEP's OzonAction continues to prepare fact sheets providing relevant information and describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties. The following fact sheets and information notes are of specific interest to customs and enforcement officers, and NOUs:

Customs Poster: The updated Customs Poster provides concise information on ODS and alternatives and a short checklist of issues for customs officers to keep in mind when handling ODS shipments. (2016 update)

Customs Officer's Quick Tool for Screening ODS: A quick reference tool for customs and enforcement officers that provides access to the key information regarding ODS and their alternatives and relevant customs codes.

Refrigerant Designations: A fact sheet produced by ASHRAE in cooperation with UNEP OzonAction, which provides information on refrigerant designation and safety classification, the fact sheet is updated every 6 months to indicate the new refrigerants which are assigned “R” numbers *ASHRAE designations).

Harmonized System code factsheets:

- HS nomenclature (HS codes) for HCFCs and certain other ozone-depleting substances (post-Kigali update)
- Commonly traded HCFCs and mixtures containing HCFCs (post-Kigali update)
- Commonly used non-ODS substitute refrigerants (post-Kigali update)
- Common products and equipment containing or reliant on HCFCs
- HS codes for HFCs: Actions to take ahead of the of the new 2022 HS (*in production, with WCO*)

Free trade zones and trade in ODS: As part of international trade many shipments of ODS pass through Free Trade Zones (FTZ) and a lack of proper oversight and controls in such zones can create an environment where illegal trade in ODS can proliferate. This paper provides a brief overview of the subject.

The informal prior-informed consent (iPIC) mechanism: The iPIC mechanism is a voluntary and informal system of information exchange on intended trade between the authorities in importing and exporting countries that are responsible for issuing ODS trade licenses. This fact sheet gives an overview of how this informal mechanism operates and provides some interesting information on the results of the control and monitoring of ODS trade conducted through iPIC.

The Kigali Amendment to the Montreal Protocol: HFC phase-down: This short paper provides an overview of the Kigali Amendment and its consequences.

Kigali amendment fact-sheet series and poster: Following the adoption of the Kigali Amendment to the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer, UNEP's OzonAction prepared a series of fact sheets describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties between now and until the Amendment comes into force. A timeline poster is also available.

All the fact sheets/briefs are available on the OzonAction website and have been distributed at relevant meetings.

3. Mobile applications, videos and web-based tools

In addition to the apps described in the refrigeration section above (What gas app and refrigerant identifier video app), the following products have been developed:

iPIC: The online iPIC system provides participating countries with real-time, 24-hour, 7-days-a-week personalized access to key licensing-system data in each of the 100 participating countries. The system provides a standardized and secured repository of iPIC data. Features of the online iPIC include the ability to search specific items of information; an interactive query and information sharing forum; the ability to easily and rapidly generate various reports and statistics; and the ability to update iPIC information with a simple click that will copy the information from a previous year. It is equipped with a FAQ section (which answers basic questions) and a Help section (which thoroughly explains how to use the online system); multi-lingual capability; and an interactive colour-coded map displaying country iPIC information sheet status. iPIC-online is accessible on an invitation-only basis (i.e. not open to the public). The platform is currently being upgraded and streamlined.

Combatting illegal trade in ODS: training video: This 26-minutes training video provides customs and enforcement officers with an overview of illegal trade in ODS, and shows specific cases and examples from around the world. It provides practical guidance and tips on identifying suspicious shipments and smuggled ODS. The video is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (Published 2014).

4. Online Training Tools

E-Learning Modules for Customs Officers: OzonAction and the World Customs Organization (WCO) jointly developed an e-learning course in 2009 devoted to the enforcement of the Montreal Protocol. The course has been updated several times. The course is based on the UNEP Training Manual for Customs and Enforcement Officers (Third Edition) and reflects WCO's expertise in developing and delivering online training to customs officers worldwide. The E-learning modules are hosted and disseminated through the WCO *CLIKC* platform. The e-Learning is accessible on an invitation-only basis to all customs officers and NOUs on request (it is hosted on a closed enforcement platform). Updates and maintenance are ongoing.

OzonAction Web pages: OzonAction hosts a specific customs and enforcement page with a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national licensing systems for ODS, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate the legal trade.

5. Special services in cooperation with partners

World Customs Organization

UNEP and the World Customs Organization have had long-standing cooperation on the issues related to trade (and prevention of illegal trade) in ozone-depleting substances (ODS) controlled under the Montreal Protocol and their alternatives. This cooperation was formalized with an MOU signed in 2003 as a cooperation framework between the two agencies, and has led to specific concrete initiatives such as:

- Developing E-learning modules on the Montreal Protocol and ODS trade with dissemination through WCO *CLIKC* platform (see above)
- Cooperation on specific WCO operations:
  - The Sky Hole Patching Initiative on ozone-depleting substances and hazardous waste 2006 to 2009;
  - Sky-hole Patching Project II, in 2010: Customs from over 80 countries conducted a six-month global Project to monitor trade and fight ODS smuggling, with support from the WCO, UNEP and National Ozone Units (NOUs).
  - Ongoing operation on waste and ODS
- OzonAction representation at relevant meetings and workshops, including:
  - WCO Enforcement Committee,
  - Customs Cooperation Council,
  - Working Group on Commercial Fraud,
  - WCO Regional Intelligence Liaison Office (RILO) meetings,
- Participation of WCO HQ and RILO representatives at OzonAction workshops and training sessions.
- Cooperation on ECA and global ozone protection awards
- Survey/evaluation: comprehensive global assessment of customs training methodologies and infrastructure (Montreal Protocol), carried out in cooperation with the WCO
- Communication on issues of HS codes for ODS and alternatives, and other issues for joint fact sheets, expert review of OzonAction fact sheets and Customs Training Manual, and guidance to countries
- OzonAction information materials and tools, uploaded on the secure *WCO Environet* platform

Green Customs

OzonAction is a member of the Green Customs Initiative. This initiative, launched in 2004, is a partnership of international organizations cooperating to enhance the capacity of customs and other relevant border-control officers to monitor and facilitate the legal trade and to detect and prevent illegal trade in environmentally sensitive commodities covered by relevant trade-related Multilateral Environmental Agreements (MEAs) and international conventions. OzonAction (in cooperation with the Ozone Secretariat) provided a chapter on the Montreal Protocol and illegal trade in ODS to the Green Customs Guide.